

Distr.: General
28 April 2006
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٦

جنيف، ٣-٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٦

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها

منظومة الأمم المتحدة

التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٥٠/٥٩

تقرير الأمين العام

موجز

هذا التقرير مقدم استجابة لطلب الجمعية العامة، الوارد في الفقرة ١٠٢ من قرارها ٢٥٠/٥٩، الذي دعت فيه المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى تقييم تنفيذ هذا القرار.

وخلال عام ٢٠٠٥، حظيت البنود الرئيسية من القرار ٢٥٠/٥٩ بقوة دفع إضافية في التنفيذ نظرا لانعقاد مؤتمر القمة العالمي فضلا عن عوامل أخرى منها، على سبيل المثال، إعلان باريس بشأن فعالية المعونة. ويسلط هذا التقرير الضوء على الإجراءات التي اتخذتها المنظومة الإنمائية للأمم المتحدة في سعيها إلى إصلاح أساليب أدائها، بما يكفل الملكية الوطنية للمساعدة التي تقدمها إلى البلدان النامية، ويجعل تنمية القدرات الوطنية هدفا مركزيا لتعاونها الإنمائي، ويعزز اتباع نهج شامل في التعاون بين الوكالات لتيسير استفادة البلدان النامية من الخبرات والخدمات المتوافرة في إطار المنظومة، كما يخفف العبء الإداري والإجرائي عن كاهل المؤسسات التابعة للأمم المتحدة وعن الشركاء الوطنيين. ويتوقع أن تضطلع منظومة الأمم المتحدة بدور أساسي في تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا وأن تثبت جدواها من خلال تأثيرها الإيجابي على عملية التنمية في البلدان المستفيدة. ومن شأن قيام المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتنظيم منتدى التعاون الإنمائي الذي يعقد مرة كل سنتين أن يتيح فرصة لتعزيز التزام المجتمع الدولي بتوفير الدعم للسياسات الإنمائية المتسقة والمستدامة.

* E/2006/100

070606 310506 06-33329 (A)



والجلس مدعو إلى تمهيد الطريق للقيام بالاستعراض الشامل المقبل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، الذي ستجريه الجمعية في عام ٢٠٠٧، وإلى تقديم التوجيه للأمين العام بهذا الخصوص لدى الإعداد لإجراء هذا الاستعراض.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٦-١	أولاً - مقدمة
		توصية: مبادئ توجيهية للاستعراض الشامل المقبل للسياسات الذي يجري كل
٥	٦	ثلاث سنوات
٥	٢٦-٧	ثانياً - نظرة عامة على التقدم المحرز في تنفيذ القرار ٢٥٠/٥٩
		ألف - تحقيق التكامل بين أنشطة منظومة الأمم المتحدة، والخطط والأولويات
٥	١١-٧	الوطنية: الملكية والمشاركة الوطنيتان
٧	١١	توصية: في إطار متابعة البيان الختامي لمؤتمر القمة العالمي لسنة ٢٠٠٥
٧	١٦-١٢	باء - الشراكة والدعم في بناء القدرات الوطنية
٨	١٦	توصية: دعم تنمية القدرات الوطنية
٩	٢٠-١٧	جيم - قدرة منظومة الأمم المتحدة على الإسهام في النتائج الإنمائية
١٠	٢٠	توصية: قدرة منظومة الأمم المتحدة على دعم الاستراتيجيات الإنمائية الشاملة ...
١١	٢٦-٢١	دال - عملية إصلاح الأمم المتحدة
١٢	٢٦	توصية: التبسيط والنتائج الإنمائية
		ثالثاً - التقدم المحرز في تنفيذ القرار ٢٥٠/٥٩: مصفوفة الخطوات المتخذة ونتائج
١٣	٢٧	الإجراءات المحددة في ما يتعلق بالمعايير والأهداف على صعيد المنظومة ككل

أولا - مقدمة

١ - سيعكف المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وفقا لما طلبته الجمعية العامة في الفقرة ١٠٢ من قرارها ٢٥٠/٥٩، خلال الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٦ على بحث الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة بغية تقييم تنفيذ قرار الجمعية ٢٥٠/٥٩ بهدف كفالة تنفيذه على نحو كامل. وفي هذا السياق أُعد هذا التقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ منظومة الأمم المتحدة للقرار ٢٥٠/٥٩ لمساعدة المجلس على الاضطلاع بمسؤوليته الرئيسية في مجال التعاون الإنمائي المتمثلة في تحسين نوعية الأنشطة التنفيذية التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة، وما يترتب عليها من آثار.

٢ - ويأتي صدور هذا التقرير المرحلي تاليا للتقرير الصادر عن العملية الإدارية التي وضعتها منظومة الأمم المتحدة من أجل تنفيذ القرار ٢٥٠/٥٩ الذي قُدم إلى المجلس عام ٢٠٠٥ (E/2005/5). وقد طلب المجلس في الفقرتين ٣ و ٤ من قراره ٧/٢٠٠٥ تضمين هذا التقرير تحديثا لمصفوفة الأهداف والمعايير الأساسية والأطر الزمنية الواردة في التقرير المتعلق بالعملية الإدارية، مشفوعا بإفادة تحليلية عن النتائج التي تحققت من تنفيذ الإجراءات التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة. وتوقع المجلس بشكل خاص أن يعكس هذا التحديث بصورة كاملة بنود قرار الجمعية ٢٥٠/٥٩ المتعلقة ببناء القدرات الوطنية، وزيادة قدرة المنظومة ككل على تقديم الدعم للبلدان المستفيدة مع تمكين وتيسير حصولها على جميع أنواع الخدمات والخبرات المتراكمة المتوافرة على صعيد منظومة الأمم المتحدة بأسرها.

٣ - ومنذ عام ١٩٨٩ ظلت قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالاستعراض الشامل الذي يجرى كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، تنطرق إلى أهمية بناء القدرات وتحدد السبل الكفيلة بتحقيق الملكية الوطنية بشكل أفضل، بما في ذلك ما يتم من خلال التنفيذ الوطني^(١) والعمل على أن توفر المنظومة المهارات والخبرات التي تتلاءم مع احتياجات البلدان النامية ومتطلباتها، ضمن الإطار الإنمائي لكل منها. وقد أعيد التطرق إلى تلك السبل والوسائل الهادفة إلى دعم عملية التنمية الوطنية، بعبارة قوية في قرار الجمعية ٢٥٠/٥٩ جعلت الأولويات الرئيسية لإصلاح الأمم المتحدة تتمثل في الاستخدام الكامل للقدرات الوطنية وتحقيق المزيد من الاتساق في استجابة منظومة الأمم المتحدة للأولويات الوطنية.

٤ - وتتجلى الاتجاهات الأساسية للقرار ٢٥٠/٥٩ في وثائق شتى منها مثلا البيان الختامي الصادر عن مؤتمر القمة العالمي لسنة ٢٠٠٥. كما ترد في إعلان باريس بشأن فعالية المعونة لعام ٢٠٠٥. وتدعو الالتزامات الواردة في إعلان باريس إلى التعهد بتحقيق الأهداف المتمثلة

في التملك والتجانس والمواءمة والنتائج والمساءلة المتبادلة. ويحتل الرأي القائل بأن للملكية الوطنية تأثيراً أكبر في عملية التنمية، مكانةً محورية في الوثائق الثلاث المتعلقة بالسياسة العامة، فضلاً عن ضرورة ممارسة الإدارة بحسب النتائج وتحقيق النتائج الإنمائية. وتتوازي ضرورة جعل التعهدات بتقديم المعونة الخارجية أكثر قابلية للتنبؤ، على نحو ما أكدته إعلان باريس، مع الدعوة الواردة في قرارات الجمعية العامة المتعلقة بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات، إلى تحقيق قابلية التنبؤ بإيجاد التمويل الكافي لأنشطة التعاون الإنمائي التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة. وقد أعاد البيان الختامي لمؤتمر القمة العالمي لسنة ٢٠٠٥ التأكيد على الأهمية البالغة التي يكتسبها دور السياسات الوطنية والاستراتيجيات الإنمائية، مسلماً بضرورة تكميل الجهود الوطنية ببرامج وتدابير وسياسات شاملة داعمة لها. وشدد مؤتمر القمة على ضرورة تعزيز الروابط بين العمل المعياري الذي تقوم به منظومة الأمم المتحدة وأنشطتها التنفيذية، وتنفيذ الإصلاحات الحالية الهادفة إلى تحسين وجود قطري أفضل أداءاً للأمم المتحدة. وفي إطار متابعة القمة العالمية لعام ٢٠٠٥، تُطلق مبادرات تتعلق بالقضايا التي يعالجها القرار ٢٥٠/٥٩، ومنها مثلاً الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، الذي أنشئ مطلع عام ٢٠٠٦. ومن ثم فإن جهود منظومة الأمم المتحدة في سبيل تنفيذ القرار ٢٥٠/٥٩ تُبذل في سياق سياسات مواتية.

٥ - وفي عام ٢٠٠٧، سيقدم تحليل شامل لتنفيذ القرار ٢٥٠/٥٩ إلى الجمعية خلال دورتها الثانية والستين، عن طريق المجلس، في إطار الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات. ويتيح تقييم التقدم المحرز في تنفيذ القرار ٢٥٠/٥٩ الذي سيجريه المجلس عام ٢٠٠٦ فرصة للدول الأعضاء لتقديم المزيد من التوجيه إلى منظومة الأمم المتحدة بما يكفل التنفيذ الكامل لهذا القرار ومساعدة الأمانة العامة على أن تجري في عام ٢٠٠٧ تحليلها الخاص لهذا التنفيذ، الذي ينبغي أن يركز على القضايا التي توليها هذه الدول اهتماماً واسع النطاق.

٦ - ويأتي هذا التقرير المرحلي محصلة عملية تشاور شاملة أجريت مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والآليات المشتركة بين الوكالات التابعة لها. وترد في الفرع الثالث من هذا التقرير معلومات عن الإجراءات التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة من أجل تنفيذ قرار الجمعية ٢٥٠/٥٩. ويتضمن الفرع الثاني أدناه موجزاً تحليلياً للشروط الأكبر من التقدم المحرز في التنفيذ في ما يتصل بالاتجاهات العامة للقرار معرباً في ذلك عن توافق آراء الدول الأعضاء بشأن دور منظومة الأمم المتحدة في التعاون الإنمائي، وقد حُددت هذه الاتجاهات في التقرير عن عملية الإدارة لعام ٢٠٠٥^(٢) على النحو التالي:

- (أ) تحقيق التكامل بين أنشطة منظومة الأمم المتحدة، والخطط والأولويات الوطنية: الملكية والمشاركة الوطنيتان؛
- (ب) الشراكة والدعم في بناء القدرات الوطنية؛
- (ج) قدرة منظومة الأمم المتحدة على الإسهام في تحقيق النتائج الإنمائية؛
- (د) عملية إصلاح الأمم المتحدة.

توصية

المبادئ التوجيهية للاستعراض الشامل المقبل للسياسات الذي يجرى كل ثلاث سنوات: قد يرغب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في استخدام تقييم التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٥٠/٥٩ في عام ٢٠٠٦ من أجل إرساء مبادئ توجيهية واسعة للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل ثلاث سنوات لعام ٢٠٠٧، مع التشديد على المجالات التي ينبغي أن يركز عليها التقرير الصادر عن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل ثلاث سنوات.

ثانياً - نظرة عامة على التقدم المحرز في تنفيذ القرار ٢٥٠/٥٩

ألف - تحقيق التكامل بين أنشطة منظومة الأمم المتحدة، والخطط والأولويات الوطنية: الملكية والمشاركة الوطنيتان

٧ - كفالة المزيد من سبل الملكية الوطنية للمساعدة المقدمة من منظومة الأمم المتحدة، حددت العملية الإدارية لتنفيذ القرار ٢٥٠/٥٩^(٣) الإجراءات الرئيسية التالية من أجل إحراز تقدم فوري في هذا الصدد: (أ) تعزيز الاتساق على المستوى القطري بين المنظومة وأدوات من قبيل التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛ (ب) كفالة ملكية السلطات الوطنية لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ومشاركتها الكاملة في إعداده ووضعها؛ (ج) كفالة انسجام وضع ورصد برامج الأمم المتحدة المتعددة السنوات انسجاماً تاماً مع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ومن ثم الانتقال إلى التنسيق بين دورات البرمجة والصكوك الوطنية.

٨ - وقد سلمت الجمعية العامة في قرارها ٢٥٠/٥٩ بجدوى الجهود السابقة المبذولة لتعزيز اتساق المنظومة على المستوى القطري. وجرى السعي إلى تحقيق الاتساق في البرمجة من خلال الترويج للأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً واستخدام التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. كما يخفف الاتساق من الازدواجية وتكاليف

المعاملات، ما يسهّل تحقيق الملكية الوطنية لعمليات الأمم المتحدة. واستناداً إلى التجربة، وافقت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على أن تكون التقييمات القطرية المشتركة قصيرة ومرنة وعلى انتفاء الحاجة إليها متى كانت القضايا ذات الصلة مشمولة ضمن العمليات الوطنية. وفي عام ٢٠٠٤ جرى إعداد ١٤ من التقييمات القطرية الموحدة وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ساهمت ١٢ منها في عمليات التنمية الوطنية.

٩ - وفي وقت لاحق لاعتماد القرار ٢٥٠/٥٩، ساعد عدد متزايد من الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة الشركاء الوطنيين في العمل على إدراج الأهداف الإنمائية للألفية ضمن استراتيجياتهم للحد من الفقر، وتم بذلك الربط بين التقييمات القطرية المشتركة وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وبين تلك الاستراتيجيات. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٥، اعتمدت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية مجموعة من التدابير الرامية إلى إدراج خطط التنمية الوطنية في صلب عملية وضع البرامج القطرية التي تقوم بها الأمم المتحدة؛ وتعزيز القدرات الوطنية؛ وزيادة استخدام وتعزيز الأنظمة الوطنية. وركزت هذه التدابير على التحديات الرئيسية المتعلقة مثلاً بدور منظومة الأمم المتحدة في ما يتعلق بالطرائق الجديدة لتقديم المعونة وتوفير الدعم الأمثل للبلدان المستفيدة من أجل تحقيق التزامات إعلان الألفية. وتعكف مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية حالياً على استعراض أول دراسة استقصائية لتنفيذ هذه التدابير. ويشار في هذا السياق إلى أن البيان الختامي لمؤتمر القمة العالمي لسنة ٢٠٠٥ طالب بأن يُصار إلى اعتماد وتنفيذ استراتيجيات إنمائية وطنية شاملة بحلول عام ٢٠٠٦ بغية تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً.

١٠ - وفي ما يتعلق بتحقيق الانسجام بين البرامج المتعددة السنوات وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بنهاية عام ٢٠٠٥ في ٨٣ بلداً، أُنجزت أطر لعمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بحيث تتضمن دورات برنامجية متجانسة. كما أتاحت المبادئ التوجيهية لعام ٢٠٠٤ المتعلقة بالتقييمات القطرية الموحدة وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، للأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة مرونة للتكيف مع دورة إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بحيث يتسنى التزامن بين عملية البرمجة التي تقوم بها الأمم المتحدة ومدة وتوقيت دورة التخطيط الوطنية. وقد تعزز التقدم المحرز في ذلك المجال باقتراح يقضي بمواصلة تحقيق التجانس في إقرار البرمجة القطرية الذي عُرض على اجتماع المجلس التنفيذي المشترك لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي في آذار/مارس ٢٠٠٦.

١١ - وكما أشير في الفقرة ٤ أعلاه، تُتخذ حالياً مبادرات لتعزيز الاتساق على نطاق المنظومة^(٤) ولا سيما عن طريق تعزيز أنظمة التنسيق على المستوى القطري فضلاً عن تعزيز الروابط بين العمل المعياري والأنشطة التنفيذية اللذين تضطلع بهما منظومة الأمم المتحدة، وعن طريق اتباع إدارة أكثر حزمًا للكيانات العاملة في ميادين التنمية والمساعدة الإنسانية والبيئة^(٥). وينبغي للقرارات التي تتخذها الجمعية العامة في وقت مبكر بشأن هذه المسائل أن تعكس بشكل كافٍ في الأعمال التحضيرية للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات لعام ٢٠٠٧.

توصية

في إطار متابعة البيان الختامي لمؤتمر القمة العالمي لسنة ٢٠٠٥: قد يرغب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في أن يطلب إلى الأمين العام أن يعمل، لدى تقييم تنفيذ قرار الجمعية ٢٥٠/٥٩ في إطار الإعداد للاستعراض الشامل المقبل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات، على مراعاة القرارات الحكومية الدولية ذات الصلة التي أُتخذت في إطار متابعة البيان الختامي لمؤتمر القمة العالمي لسنة ٢٠٠٥.

باء - الشراكة والدعم في بناء القدرات الوطنية

١٢ - يشكل تعزيز الملكية والمشاركة الوطنيتين وبناء القدرات الوطنية من أجل التنمية نشاطين متآزرين. وفي الفقرة ٢٦ من القرار ٢٥٠/٥٩، شددت الجمعية العامة على أن تنمية القدرات والملكية الوطنية الكاملة لاستراتيجيات التنمية أمران أساسيان لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

١٣ - وفي عام ٢٠٠٢، تعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في تحقيق توافق بين آراء المؤسسات التابعة للأمم المتحدة على تعريف وأهمية تعميم منظور مراعاة تنمية القدرات في جميع البرامج. ومنذ ذلك الحين حدد بشكل صريح عدد من برامج الأمم المتحدة تنمية القدرات بوصفها هدفاً رئيسياً. وفي أعقاب صدور القرار ٢٥٠/٥٩ وإعلان باريس بشأن فعالية المعونة، بات الاهتمام يتركز على ما يتجاوز تنمية القدرات الضرورية لإدارة وتنفيذ البرامج المدعومة من الأمم المتحدة إلى حيث العمل على تعزيز القدرات القطرية في إدارة وتنفيذ عملية التنمية الوطنية.

١٤ - وفي هذا الصدد، أهابت الجمعية العامة في القرار ٢٥٠/٢٥٩ بالمؤسسات التابعة للأمم المتحدة أن تعزز قدرات البلدان النامية على الاستفادة بشكل أفضل من مختلف طرائق تقديم المعونة، بما في ذلك النهج المتبعة على نطاق المنظومة ودعم الميزانية. ويفرض هذا الأمر

تحديات على التعاون الإنمائي الذي تقدمه الأمم المتحدة وعلى طريقة برمجته وأساليب تمويله. وفي مطلع عام ٢٠٠٥، أصدرت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ورقة موقف بشأن الدعم القطاعي وبرامج القطاعات بحيث استندت إلى الخبرات المتوافرة على المستوى القطري. وبحلول منتصف عام ٢٠٠٦، ستقر المجموعة مبادئ توجيهية تشغيلية بشأن الدعم القطاعي.

١٥ - وفي القرار ٢٥٠/٥٩ شددت الجمعية العامة أيضا على اتخاذ التدابير الرامية إلى بناء المؤسسات والقدرات الداعمة للتنمية، منذ بدء مرحلة الإغاثة المتمثلة في تقديم المساعدة الإنسانية. وقدمت بعض الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة الدعم للحكومات في تنسيق التخطيط ومتابعة التقدم المحرز في مجمل الدعم المقدم بغية الانتقال من حالة الإنعاش إلى التنمية. ويعكف مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية حاليا مع الدول الأعضاء في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على وضع برنامج مشترك للتنسيق خلال تلك المرحلة الانتقالية. ويشكل بناء القدرات المحلية خلال مرحلة الإغاثة شاغلا للعديد من الوكالات؛ بيد أن حالات الطوارئ لعام ٢٠٠٥ أوضحت أن قدرا كبيرا من القدرات المحلية لا يزال غير مستثمر. ويعمل منسق الإغاثة في حالات الطوارئ التابع للأمم المتحدة بشكل وثيق مع الحكومات والوكالات الشريكة على تحسين هذا الوضع. ويُتوقع من لجنة بناء السلام المنشأة حديثا أن تكفل تمويلًا يمكن التنبؤ به لصالح الإنعاش.

١٦ - وتشمل طائفة منوعة من نُهج تقديم الدعم لتنمية القدرات تيسير نقل التكنولوجيا وتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب وكفالة إحراز تقدم في القضايا الشاملة للقطاعات ومنها مثلا المساواة بين الجنسين. ويعكف حاليا الفريق العامل المعني بتنمية القدرات التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على وضع توجيه تنفيذي للأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة بشأن كيفية زيادة فعالية ما تقدمه هذه الأفرقة من دعم لتنمية القدرات الوطنية. وفي الفقرة ٢٩ من القرار ٢٥٠/٥٩ طلبت الجمعية العامة إلى مجلس الرؤساء التنفيذيين أن يقوم بتحليل طائفة واسعة من الجهود التي يبذلها جهاز الأمم المتحدة الإنمائي في مجال تنمية القدرات وأن يقدم توصيات بشأن التدابير الضرورية لزيادة فعالية هذه الجهود. كما قررت اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى التابعة للمجلس أن يفيد ذلك التحليل إلى أقصى حد من خبرة مؤسسات المنظومة كل في مجالها وأن يتضمن تحليلا لتنمية القدرات التقنية والتكنولوجية الوطنية.

توصية

دعم تنمية القدرات الوطنية: قد يرغب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في (أ) التشديد على تصميم الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة لتنمية القدرات الوطنية بشكل

يهدف إلى تعزيز الملكية والقيادة الوطنيتين في ما يتعلق بالمساعدة الخارجية وتنسيق المعونة، وخاصة في سياق الطرائق الجديدة لتقديم المعونة كالتنهج المعتمدة على نطاق القطاعات وتقديم الدعم العام للميزانية؛ (ب) دعوة الأمم المتحدة إلى بذل جهود أكثر منهجية في مجال تنمية القدرات من أجل دعم استراتيجيات التنمية الوطنية التي تفيد من نتائج العمل المعياري الذي تقوم به المنظومة.

جيم - قدرة منظومة الأمم المتحدة على الإسهام في النتائج الإنمائية

١٧ - تشدد الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً على ضرورة زيادة الدعم المقدم على المستوى القطري لصوغ خطط التنمية الشاملة، على أساس نهج متكامل للتنمية. وفي هذا الصدد، تشكل الولايات والقدرات المكتملة التي تتمتع بها المؤسسات التابعة للأمم المتحدة أحد مواطن القوة للمنظومة. فقد سلّم البيان الختامي لمؤتمر القمة العالمي لسنة ٢٠٠٥ بأن الأمم المتحدة تجمع ثروة فريدة من الخبرات والموارد في ما يتعلق بالقضايا العالمية، ودعم تحقيق اتساق أقوى على نطاق المنظومة^(٦). كما جرى التسليم بالجهود الرامية إلى انتهاك سبيل العمل الفريقي بين مؤسسات المنظومة؛ بيد أن مشاركتها في الأنشطة وآليات التنسيق على الصعيد القطري لا تزال متفاوتة من حيث المستوى والتنوع، بل وتعدّها بعض المؤسسات مشاركة قاصرة. لذا ينبغي تمكين البلدان النامية من الاستفادة بشكل كامل من معين الخبرات المتراكمة للمنظومة في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من المجالات ذات الصلة، إلى جانب المساهمات التي تقدمها مؤسسات أخرى سواء كانت ممثلة أو غير ممثلة على الصعيد القطري^(٧).

١٨ - ولعظم المؤسسات التابعة للأمم المتحدة تمثيل في أقل من نصف بلدان الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة، وإن كان بعضها لا تمثل له على الإطلاق؛ فبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف وحدهما تمثيل في جميع أو معظم الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة^(٨). لذا فمن المهام الهامة التي تضطلع بها مكاتب المنسقين المقيمين، إلى جانب توفير الدعم للأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة، مهمة تيسير مشاركة الوكالات غير المقيمة في العمليات القطرية. وفي بعض البلدان، عُيّن موظفو المشاريع تابعون لتلك الوكالات بغية تمثيلها ودُعوا إلى المشاركة في اجتماعات الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة. كما أتيحت لهم أماكن للعمل في مكاتب المنسقين المقيمين أو مكاتب البرنامج بغية إشراكهم في أنشطة الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة. وشارك ممثلون إقليميون عن الوكالات في عمليات رئيسية للأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة. وتُستخدم حالياً طائفة واسعة من الأدوات والآليات لتعزيز مشاركة الوكالات غير المقيمة في العمل الإنمائي على الصعيد القطري. بيد أن

التواصل بين الوكالات المقيمة وغير المقيمة لا يتم في أكثر الأحيان لا ضمن إطار مؤسسي ولا في وقته المناسب. لأن قصور قدرة الوكالات غير المقيمة على الاستجابة للعديد من الطلبات التي تتلقاها من أجل المشاركة في العمل الجاري على الصعيد القطري، فضلاً عن نقص ملاك الموظفين اللازم لمكاتب المنسقين المقيمين للمحافظة على انتظام التنسيق معها، تشكل عوائق يتعين تذليلها. وقد نظر الفريق البرنامجي التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في مقترحات وضعت بعد التشاور لتعزيز مشاركة الوكالات غير المقيمة في التخطيط وتقديم الدعم على المستوى القطري، ومن المقرر أن تنظر فيها اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في وقت لاحق من عام ٢٠٠٦.

١٩ - وقد أضاف البيان الختامي لمؤتمر القمة العالمي زخماً إلى الجهود الرامية إلى بناء أمة متحدة أكثر وحدة وتوفير دعم أكثر اطراداً وتكاملاً لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها. ويعكف حالياً أعضاء اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية على تنظيم أسلوب وضعهم للسياسات وعملهم التحليلي بشأن قلة من الأهداف الاستراتيجية، كما سيعززون الصلات مع العمل التنفيذي الذي تقوم به منظومة الأمم المتحدة من خلال التعاون الوثيق مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ولجنتها التنفيذية. وفي هذا الصدد، يتمثل جانب كبير من عمل اللجان الإقليمية والعديد من الوكالات غير المقيمة لدعم العمليات القطرية، في جزء كبير منه في نتائج العمل التحليلي والمعياري الذي قامت به مؤخراً بحيث تناح سبل الوصول إليه بشكل أسهل. ويستلزم هذا الأمر إحراز تقدم في الممارسات والتسهيلات المتعلقة بإدارة المعلومات المعرفية المتوافرة. وقد قررت اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في عام ٢٠٠٥ متابعة هذه القضية وإنشاء فرقة عمل لإدارة هذه المعلومات المعرفية.

٢٠ - وتشكل مشاركة الوكالات غير المقيمة في العمل على المستوى القطري قضية تستلزم بدورها مواصلة مناقشة حالة التمويل. مما يؤثر على قدرة المنظومة الإنمائية للأمم المتحدة على اتساق الدعم المقدم تحقيقاً للأهداف الإنمائية الطويلة الأجل. وقد ناقش كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة في عام ٢٠٠٥ تمويل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها المنظومة، على أن يعاود المجلس مناقشتها في عام ٢٠٠٦^(٤).

توصية

قدرة منظومة الأمم المتحدة على دعم الاستراتيجيات الإنمائية الشاملة: قد يرغب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في أن يكرر التأكيد على أن تحقيق مشاركة أشمل للمؤسسات الأمم المتحدة في العمليات المنفذة على المستوى القطري تسهّل حصول البلدان النامية

على الخبرات والخدمات المتوافرة في إطار المنظومة. وقد يرغب المجلس في أن يدعو إلى تعزيز ترتيبات من قبيل إدارة المعلومات المعرفية على نطاق المنظومة وتعزيز قدرات مكاتب المنسقين المقيمين والمؤسسات ذات التمثيل القطري المحدود أو المعدوم، تيسيرا لمشاركتها في العمل الإنمائي الجاري على المستوى القطري، وبما يزيد وعي البلدان بالخبرات والخدمات المتوافرة كما يحيط هذه المؤسسات علما بالفرص الاستراتيجية المتاحة للمشاركة.

دال - عملية إصلاح الأمم المتحدة

٢١ - أكدت الجمعية العامة في القرار ٢٥٠/٥٩ أنه ينبغي العمل بقوة على مواصلة الإصلاح الجاري للمنظومة الإنمائية للأمم المتحدة بمشاركة نشطة من جانب المنظومة بأسرها في العديد من مجالات العمل الإصلاحي المختلفة بغية تعزيز إسهام المنظومة ككل في التنمية فضلا عن ضمان الاستخدام الأكثر فعالية للموارد المحدودة.

٢٢ - وينبغي لتدابير التنسيق أن تواكبها إنجازات ملموسة في مجال التبسيط الفعلي للعمليات وتخفيف جزء كبير من العبء الإداري والإجرائي الملقى على كاهل المنظمات وشركائها الوطنيين نتيجة إعداد وتنفيذ الأنشطة التنفيذية. وتناقش حاليا الصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة مع مجالسها التنفيذية كيفية تبسيط ترتيباتها المتعلقة بإعداد برامجها القطرية. فالتكامل بين الخطط والعمليات الوطنية، وأدوات الأمم المتحدة كالتقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، بما في ذلك التنسيق بين دورات إعداد البرامج وإعداد البرامج الوطنية، أمر أساسي لمواصلة عملية التبسيط بشكل عام.

٢٣ - ويتسم تنسيق وتبسيط القواعد والإجراءات ذات الصلة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأهمية بالغة في ترشيد الوجود القطري للمؤسسات التابعة للأمم المتحدة. فالتنسيق يعزز تقاسم إدارة الموارد على المستوى القطري (تقاسم المباني والخدمات وتكنولوجيا المعلومات والموارد البشرية) فضلا عن صنع القرار بشكل متنسق وإدارة الأنشطة بشكل مبسط. ويمثل نموذج المكتب المشترك الاستخدام الأكثر تكاملا وفعالية للموارد. وقد نُفذ المشروع الريادي الأول للمكتب المشترك في الرأس الأخضر والعمل جارٍ على تنفيذ مشاريع ريادية أخرى من أجل التوصل إلى مجموعة من النماذج الملائمة لشتى الحالات القطرية. وثمة نماذج أخرى تتضمن ترتيبات استضافة متنوعة وتسمى مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية إلى اعتمادها.

٢٤ - وفي ما يتعلق بالسياسات والممارسات المالية، يؤدي التباين في معدلات ووسائل استرداد التكاليف المتبعة بمنظومة الأمم المتحدة إلى التباس لا لزوم له بين أصحاب المصلحة

وإلى تأخيرات في وضع البرامج المشتركة ومشاكل في مشاركة المؤسسات التابعة للأمم المتحدة في الصناديق الاستثنائية المتعددة المانحين. وقد أجرت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين استعراضا لمعدلات استرداد التكاليف والسياسات المتبعة في هذا المجال بين المؤسسات التابعة للأمم المتحدة. وجرى تنسيق تعريفات ومبادئ استعادة التكاليف بين الوكالات الأعضاء في اللجنة التنفيذية؛ ويتطلب حاليا إحراز تقدم في هذه المسألة مناقشات مع مجالسها التنفيذية يعتمز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف إجراؤها في عام ٢٠٠٦.

٢٥ - ويعد إطلاق المبادرات المشتركة موضع ترحيب. ففي عام ٢٠٠٤ أصدر مكتب مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية توجيهها إضافيا بشأن البرمجة المشتركة بهدف تخطي الحواجز الإدارية والإجرائية التي تعترض إتباع نهج من هذا القبيل. وفي مطلع عام ٢٠٠٦ أفيد بوجود أكثر من ١٦٠ برنامجا مشتركا، وُضع ربعها خلال عام ٢٠٠٥. بيد أن التدابير الرئيسية المتخذة على نطاق المنظومة، التي طلبتها الجمعية في القرار ٢٥٠/٥٩ لدعم نظام المنسق المقيم لم تكن قد اعتُمدت بعد: وما زالت قيد النظر المقترحات المتعلقة بوضع إطار مساءلة المنسق المقيم فضلا عن تعزيز التمويل دعماً لنظام المنسق المقيم.

٢٦ - ويكتسي الاستعراض المتواصل للتقدم المحرز في الإصلاح أهمية بالغة في تحسين كفاءة وفعالية المنظومة الإنمائية للأمم المتحدة. وتجري الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة حاليا استعراضات سنوية مشتركة للتقدم المحرز في تحقيق النتائج المتوقعة الوارد تعريفها في مصفوفة نتائج إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ويتم ذلك قبل التخطيط للعام اللاحق. ومن المقرر أن يجري عدد من مكاتب التقييم التابعة للأمم المتحدة وأعضاء فريق الأمم المتحدة للتقييم عمليات تقييم مشتركة لحمل إسهامات منظومة الأمم المتحدة في التنمية على المستوى القطري. وفي عام ٢٠٠٦ سيعتمد مجلس الرؤساء التنفيذيين سياسة عامة بشأن تقديم الدعم لتعزيز أنشطة التقييم، بحيث تركز على النتائج الإنمائية على نحو ما حثت عليه الجمعية في قرارها ٢٥٠/٥٩.

توصية

التبسيط والنتائج الإنمائية: قد يرغب المجلس لاقتصادي والاجتماعي في أن يؤكد من جديد على أن الهدف الرئيسي من إصلاح المنظومة الإنمائية للأمم المتحدة وطريقة عملها على المستوى القطري هو التخفيف من العبء الإداري والإجرائي الذي ينطوي عليه تصميم وتقديم المساعدة الإنمائية عن كاهل المؤسسات التابعة للمنظومة والبلدان

المستفيدة منها، تحقيقاً للتأثير الأمثل المترتب على تقديم هذه المساعدة في عملية تنمية تلك البلدان.

ثالثاً - التقدم المحرز في تنفيذ القرار ٢٥٠/٥٩: مصفوفة الخطوات المتخذة ونتائج الإجراءات المحددة في ما يتعلق بالمعايير والأهداف على صعيد المنظومة ككل

٢٧ - يعتمد هذا الجزء نفس هيكل قرار الجمعية ٢٥٠/٥٩، بمعنى أنه يتبع ترتيب البنود الواردة في كل من أجزاء القرار الإثني عشر. وتيسيراً للمقارنة مع تقرير عام ٢٠٠٥ عن العملية الإدارية، يعيد هذا التقرير المرحلي إدراج مصفوفة الإجراءات والمعايير والأهداف الواردة في التقرير عن تلك العملية الإدارية، كما يورد بنهاية كل جزء أو جزء فرعي ما كان متوافراً من معلومات في مطلع عام ٢٠٠٦ عن الخطوات التي قامت بها منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ القرار ٢٥٠/٥٩، وما تم إحرازه من نتائج و/أو تقدم حتى تاريخه.

ألف - النهج الأساسي لدور وأداء التعاون الإنمائي الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة من أجل دعم الاستراتيجيات والأولويات الإنمائية الوطنية وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا

القضايا*	الأهداف لكل مجموعة من القضايا*	الإجراءات	المعايير والأطر الزمنية	الجهة التي تتخذ الإجراءات
<p>أ - المعايير الرئيسية</p> <p>(أ-١) السمات الجوهرية للتعاون الإنمائي لمنظومة الأمم المتحدة تشكل الأساس الذي يستند إليه دورها الإنمائي على الصعيد القطري (الفقرتان ٢ و ٤).</p> <p>(أ-٢) تؤدي الأنشطة التنفيذية للتنمية التي تنفذها منظومة الأمم المتحدة دورا رئيسيا في دعم متابعة إعلان الأفنية، والمؤتمرات العالمية الرئيسية ومؤتمرات القمة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وما يتصل بذلك من مجالات (الفقرة ٤ من الديباجة والفقرة ٣)</p> <p>(أ-٣) ينبغي تقييم وتقدير الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة استنادا إلى ما تحلّفه من أثر في البلدان المستفيدة بوصفها إسهامات في تعزيز قدراتها على مساعي القضاء على الفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة (الفقرة ٧)</p> <p>(أ-٤) تنمية القدرات الوطنية من أجل القضاء على الفقر والسعي لتحقيق نمو اقتصادي مطرد وتنمية مستدامة يشكّلان هدفا محوريا للتعاون الإنمائي الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة (الفقرة ١١ من</p>	<p>(أ) من أجل تحقيق ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> تقديم دعم شامل تعريزا للقدرات الوطنية على مساعي القضاء على الفقر، والنمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة (الفقرة ٨)، ينبغي لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي أن يُفيد من الخبرات المتراكمة لدى جميع منظمات في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي وسائر الميادين ذات الصلة، استنادا إلى ما تملكه من مزايا وخبرات نسبية (الفقرة ٤٤) [الف-أ-١]. دعم جهود البلدان النامية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، وينبغي لجهود إصلاح جهاز الأمم المتحدة الإنمائي أن تعزز كفاءته وفعاليته واتساقه وتأثيره، بما يحقق نتائج إنمائية ملموسة على المستوى القطري أيضا استنادا إلى الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية للبلدان (الفقرات ٧ و ١٠ و ١٣). [الف-أ-٢]. تعزيز دور وقدرة جهاز الأمم المتحدة الإنمائي في مساعدة البلدان على تحقيق أهدافها الإنمائية، وتدعو الحاجة إلى زيادة كبيرة في الموارد وإلى توسيع قاعدة موارده على أساس مطرد وقابل للتنبؤ ومضمون (الفقرة ١٣). 	<p>(أ) تشجيع المبادرات الهادفة إلى تسليط الضوء على أفضل الممارسات دعما للجهود الوطنية في مجال تنفيذ السياسات التي تشجع القضاء على الفقر وعلى النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة (الفقرة ٨) [الف-أ-١]</p> <ul style="list-style-type: none"> اتخاذ التدابير في عدة مجالات لتعزيز عنصر الشمول، بمشاركة جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بما فيها وكالات الأمم المتحدة غير المقيمة وغيرها من كيانات الأمم المتحدة في الآليات المشتركة بين الوكالات؛ وتعزيز دور نظام المنسق المقيم؛ ومواصلة تبسيط ومواءمة عمليات وضع البرامج، مثل العمليات المتعلقة بالتقييمات القطرية الموحدة وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛ وتحسين أنشطة التقييم؛ والتركيز على تنمية القدرات، بما في ذلك القدرة على إدارة الأساليب المختلفة المتبعة في تقديم المساعدة؛ وزيادة تعميم مراعاة المسائل الجنسانية؛ وتبسيط الأبعاد الإقليمية؛ والربط بين الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية، وإدماج عملية الانتقال من حالة الإغاثة إلى التنمية في سياسات مجموعة 	<p>(أ) استخدام أفضل الممارسات/ الدروس المستفادة لمواصلة تحسين الفعالية والأثر لبرامج الأمم المتحدة ومشاريعها (٢٠٠٥-٢٠٠٧) على النحو المحدد في مصفوفة نتائج فريق البرامج لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧، ودعم عملية وضع السياسات المتبعة لصالح الفقراء من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المطرد [الف-أ-١]</p> <p>صياغة خطة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل مواصلة التبسيط والمواءمة والاتساق، لمتابعة نتائج المنتدى الرفيع المستوى الذي نظّمته لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن الاتساق والمواءمة، التي قدمت إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تموز/يوليه ٢٠٠٥). [الف-أ-٣]</p> <p>زيادة قدرة أفرقة الأمم المتحدة القطرية على دعم الاستجابات في مجال السياسات ورفع مستوى التنفيذ لتحقيق أهداف إعلان الأفنية والأهداف الإنمائية للألفية للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ [الف-أ-٢]</p> <p>تحدد اللجنة البرنامجية الرفيعة</p>	<p>(أ) منظومة الأمم المتحدة بكاملها، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، والوكالات (مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ومجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق)، والأمانة العامة، عند الاقتضاء.</p> <p>داخل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية يضطلع فريق البرامج وفريق الإدارة التابعان لها بمسؤوليات محددة (انظر الأجزاء الأخرى من هذه المصفوفة)</p>

القضايا*	الأهداف لكل مجموعة من القضايا*	الإجراءات	المعايير والأطر الزمنية	الجهة التي تتخذ الإجراءات
الديباجة).		الأمم المتحدة الإنمائية (فيما يتعلق بالالتزام على نطاق المنظومة يرجى الإطلاع على الفقرات ٣٤ و ٣٦-٣٨ و ٤٠ و ٤٣-٤٦ و ٥٤-٥٥ و ٥٨-٥٩ و ٦٩ و ٧٦-٧٧ و ٨٣ و ٨٧-٨٨ و ٩٤ وغيرها، وعلى كل فرع من الفروع الواردة أدناه) ضمانا لفعالية مشاركة الجهاز الإنمائي للأمم المتحدة بكامله في العمليات المنفذة على المستوى القطري وفي الآليات المشتركة بين الوكالات [ألف-أ-٢]	المستوى التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق إجراءات/منطلقات/أطرا زمنية في برنامج عملها الذي تقدمه في تموز/يوليه ٢٠٠٥ [ألف-أ-٤]	وترد تفاصيل أخرى في الفروع التالية من هذه المصنوفة

* تشير الإحالات إلى نص قرار الجمعية العامة ٥٩/٢٥٠.

الإجراءات المتخذة؛ النتائج/التقدم المحرز حتى الآن:

انظر أيضا الفروع الأخرى للاطلاع على البنود ذات الصلة.

[ألف-أ-١] يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإعداد "دليل تفسيري للاستراتيجيات الإنمائية الوطنية القائمة على الأهداف الإنمائية للألفية" لتعزيز القدرات الخاصة بالقيادة الحكومية لعملية التنمية (الجزء الأول) وتوفير نُهج عملية لخبرة الشركاء الوطنيين في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (نماذج الجزء الثاني). ويستند "الدليل التفسيري" إلى خبرات أفرقة الأمم المتحدة القطرية في مواءمة استراتيجيات الحد من الفقر مع الأهداف الإنمائية للألفية.

[ألف-أ-٢] تهدف خطة عمل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية (٢٠٠٦-٢٠٠٨) المتعلقة بمتابعة مؤتمر القمة العالمي ٢٠٠٥ إلى: (١) زيادة الإجراءات المتخذة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، (٢) الحفاظ على التقدم المحرز، (٣) التخفيف من المخاطر للحيلولة دون تضاؤل المكتسبات.

قد أنشئت في تموز/يوليه ٢٠٠٥ شبكة معنية بالسياسات تابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية تضم خبراء من وكالات الأمم المتحدة لإسداء المشورة المتعلقة بالسياسات الموضوعية والمشورة التنفيذية لأفرقة الأمم المتحدة القطرية من أجل دعم الحكومات في إعداد/استعراض الاستراتيجيات القائمة على لأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلق بما يلي: تقييم الاحتياجات/التخطيط للاستثمارات، وتوسيع نطاق خيارات السياسات، وتنمية القدرات. وفي عام ٢٠٠٦، ستساعد الشبكة (١١٠ مهنين من ١٥ وكالة تابعة للأمم المتحدة) ١٠ إلى ١٢ من أفرقة الأمم المتحدة القطرية في البلدان ذات الأولوية وستقدم الدعم الإلكتروني لبلدان أخرى.

وتشمل مبادرات الوكالات المتعلقة بتقديم الدعم لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية واستراتيجيات الحد من الفقر والأولويات الوطنية: إنشاء برنامج الأغذية العالمي وحدة معنية بالسياسات لدعم المكاتب القطرية؛ ودعم منظمة الأغذية والزراعة للأمن الغذائي؛ والبرامج المتكاملة لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في أفريقيا لوضع منهاج يعنى ببناء القدرات.

[ألف-أ-٣] تتمثل خطة عمل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية المتعلقة بتنفيذ إعلان باريس، التي اعتمدها المجموعة في تموز/يوليه ٢٠٠٥ وقدمت إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في: وضع الخطط الإنمائية الوطنية في صلب البرمجة القطرية التي تضطلع بها الأمم المتحدة؛ وتعزيز القدرات الوطنية؛ وزيادة استخدام النظم الوطنية وتعزيزها. وأصدر رئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية رسالة إلى المنسقين المقيمين في تموز/يوليه ٢٠٠٥ لتنفيذ الخطة. وتستعرض مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية التقرير المرحلي المتعلق بتنفيذ الخطة.

[ألف-أ-٤] في إطار متابعة تقرير مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق "أمم متحدة واحدة" ونتائج مؤتمر القمة العالمي ٢٠٠٥، حددت اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى مواضيع ذات أولوية للأعمال المقررة مستقبلا ومنها: العمالة، والتنمية المستدامة، والعلم والتكنولوجيا، والهجرة، والتنمية الريفية، والحد من الكوارث، والديمقراطية. ووضعت اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية مجموعات من خطط العمل وهي بمثابة إجراءات متابعة لمؤتمر قمة ٢٠٠٥ إلى جانب مواضيع مماثلة.

القضايا*	الأهداف لكل مجموعة من القضايا*	الإجراءات	المعايير والأطر الزمنية	الجهة التي تتخذ الإجراءات
<p>(ب) الملكية والقيادة على الصعيد الوطني</p> <p>(ب-١) تتحمل الحكومات المسؤولية الأساسية عن تنمية بلدانها وعن تنسيق المساعدة الخارجية (الفقرتان ٥ و ٦).</p> <p>(ب-٢) أهمية الملكية الوطنية لبرامج التنمية، وتولي الحكومات زمام القيادة، ومشاركة أصحاب المصلحة الآخرين (انظر الفقرة ١١ وغيرها)</p> <p>(ب-٣) الدور الرئيسي الذي تؤديه خطط وسياسات وأولويات التنمية الوطنية في إطار التعاون الإنمائي للأمم المتحدة (الفقرة ٧ من الديباجة والفقرات ٥ و ٦ و ١١).</p>	<p>(ب)</p> <ul style="list-style-type: none"> • ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تصمم وتنفذ تعاونها الإنمائي استجابة للخطط والسياسات والأولويات الإنمائية الوطنية التي تشكل الإطار المرجعي السليم الوحيد لبرمجة أنشطتها التنفيذية على الصعيد القطري (الفقرة ١١). • ينبغي للتعاون الإنمائي للأمم المتحدة أن يسعى لتحقيق الإدماج الكامل للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري في صلب عمليات التخطيط والبرمجة الوطنية، تحت قيادة الحكومات، مع ضمان مشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين مشاركة كاملة على الصعيد الوطني (الفقرة ١١) • ينبغي للتعاون الإنمائي لمنظومة الأمم المتحدة تهيئة بيئة مواتية لكفالة تعزيز الصلات التي تربط جميع الكيانات الوطنية المشاركة في عملية التنمية (الحكومات، والمجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية الوطنية، والقطاع الخاص)، لالتماس حلول جديدة ومبتكرة لمشاكل التنمية وفقاً للسياسات والأولويات الوطنية (الفقرة ٩) 	<p>(ب)</p> <p>قيام كيانات مختلفة باتخاذ الإجراءات المناسبة على جميع المستويات</p> <p>ضمان مراعاة احتياجات البلدان المستفيدة في تصميم التعاون الإنمائي وتنفيذه وتقييمه</p> <p>توجيه بناء القدرات نحو تعزيز وتنمية القدرات المحلية والوطنية والإقليمية للبلدان النامية لضمان اتباع سياسات إنمائية محلية المنشأ</p> <p>[ألف-ب-١]</p> <p>إعداد دليل للبرمجة المشتركة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، يتضمن قواعد ويعتمد مبادئ توجيهية للعمليات لضمان الملكية والقيادة على الصعيد الوطني</p> <p>[ألف-ب-٣]</p> <p>وضع استراتيجية بشأن الشراكات المعززة مع منظمات المجتمع المدني على المستوى القطري</p> <p>[ألف-ب-٤]</p>	<p>(ب)</p> <p>تحدد حسب الاقتضاء</p> <p>[ألف-ب-١]</p> <p>تحدد حسب الاقتضاء</p> <p>[ألف-ب-٢]</p> <p>يتولى فريق البرامج التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية صياغة دليل البرمجة الموحدة للأمم المتحدة، وسيجري اعتماد وتوزيع الدليل بحلول آذار/مارس ٢٠٠٦</p> <p>[ألف-ب-٣]</p> <p>توضع استراتيجية مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن الشراكات المعززة مع منظمات المجتمع المدني على المستوى القطري واعتمادها بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥</p> <p>[ألف-ب-٤]</p>	<p>(ب)</p> <p>جميع منظومة الأمم المتحدة، ونظام المنسقين المقيمين، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، والأفرقة المواضيعية للأمم المتحدة على الصعيد القطري</p> <p>مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ومجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق باعتبارهما آليتين مشتركين بين الوكالات</p> <p>فريق البرامج داخل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية</p>

[ألف-ب-١] **[ألف-ب-٢]** فيما يتعلق بالمواءمة مع الأطر الوطنية، وتعزيز الملكية والقيادة على الصعيد الوطني، تقدم رسالة رئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الموجهة إلى المنسقين المقيمين (انظر ألف-أ-٣ أعلاه) توجيهات لتحقيق ما يلي:

- استخدام التقييمات القطرية الموحدة لتعزيز العمل التحليلي الذي تضطلع به البلدان وتجنبها حيثما أمكن للعمليات الوطنية أن تشمل المسائل التي تشغل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي؛
- وضع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية إضافة إلى الاستراتيجية أو الأولويات الإنمائية الوطنية، مع نتائج تستمد مباشرة، حيثما أمكن، من الخطة الوطنية أو الاستراتيجية المشتركة المتفق عليها بين الحكومة والشركاء الدوليين؛
- دعم تنمية قدرات النظم الوطنية، مع وضع خطط انتقالية لاستخدامها؛ وموافقة أعضاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على تعديل الأنظمة التي تحد من استخدام النظم الوطنية بحلول نهاية عام ٢٠٠٦.

إدماج ١٢ من أصل ١٧ تقييما قطريا موحدا وإطار عمل للأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية أعدتها أفرقة الأمم المتحدة القطرية في عام ٢٠٠٥ في العمليات الإنمائية الوطنية

[ألف-ب-٣] سيتضمن دليل البرمجة الموحدة مبادئ توجيهية عن الملكية والقيادة على الصعيد الوطني

[ألف-ب-٤] وافق فريق البرامج التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ على اقتراح فرقة العمل التابعة له المعنية بالمجتمع المدني بإنشاء مركز تنسيق للجنة كبار المسؤولين في أفرقة الأمم المتحدة القطرية، مع جمع الأموال من أجل تعزيز مشاركة لجنة كبار المسؤولين في منظومة الأمم المتحدة؛ وسيصدر توجيهه في هذا الشأن بحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

القضايا	الأهداف لكل مجموعة من القضايا	الإجراءات	المعايير والأطر الزمنية	الجهة التي تتخذ الإجراءات
(ج) الاتساق والتنسيق	(ج) تعزيز التجانس والفعالية والكفاءة في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على الصعيد القطري (الفقرة ١٢)	(ج) برامج عمل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وآلياتها ومجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق واللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى المتصلتين به	(ج) جدول أعمال مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لمواصلة التبسيط والمواءمة والاتساق (تموز/يوليه ٢٠٠٥) [ألف-ج-١]	(ج) آليات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ومجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق
	• تعزيز آليات التنسيق بين الوكالات على المستوى القطري (انظر بالذات الجزء الخامس من القرار ٢٥٠/٥٩)	• المبادرات المتخذة في مجال تبسيط ومواءمة التقييمات القطرية الموحدة وإطار عمل	زيادة المواءمة بين الأطر والأدوات والطرقات الاستراتيجية وترتيبات الشراكة بين منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز (نيسان/أبريل ٢٠٠٥) [ألف-ج]	فريق البرامج داخل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية
			مشاركة نظام المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في تنفيذ الإجراءات	

القضايا	الأهداف لكل مجموعة من القضايا	الإجراءات	المعايير والأطر الزمنية	الجهة التي تتخذ الإجراء
		<p>الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ونظام المنسقين المقيمين، وغير ذلك من المجالات (المحددة في الفروع التالية من هذه المصنوفة)</p> <ul style="list-style-type: none"> • إنشاء آليات تضمن مراعاة المساهمات الموضوعية للكيانات غير المقيمة في الأنشطة المنفذة على الصعيد القطري [ألف-ج-٥] • إدماج اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق الآثار المترتبة على القرار ٢٥٠/٥٩ في برنامج عملها [ألف-ج-٤] 	<p>ج-٢ وضع واعتماد سياسات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وتوجيهاتها المتعلقة بدعم القطاعات/الميزانية (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥) [ألف-ج-٣]</p> <p>اتخاذ ترتيبات تعاونية معززة بشأن تخطيط الأعمال ووضع السياسات بين مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وبين اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق [ألف-ج-٤]</p>	<p>آليات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ومجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق</p>

[ألف-ج-١] تعكس أولويات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لعام ٢٠٠٦ جدول الأعمال الخاص بالتبسيط والمواءمة والاتساق الذي يستجيب لنتائج مؤتمر القمة العالمي ٢٠٠٥. بما يلي: تناسق البرامج والرقابة على المستوى القطري من خلال الإدارة المشتركة، وإطار البرمجة والرصد؛ وتعزيز نظام المنسقين المقيمين/المنسقين الإنسانيين؛ وتبسيط وجود منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري ومواصلة عمليات المواءمة والتبسيط.

مواصلة تبسيط البرمجة القطرية الموحدة التي قدمت خلال الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. وستقدم ورقة مشتركة في الموضوع، تتضمن صكوكا وتوجيهات ودعمًا إلى دورة المجالس التنفيذية المشتركة التي ستعقد في حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

[ألف-ج-٢] اجتمع فريق البرامج التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية إلى مؤسسات بریتون وودز في آذار/مارس ٢٠٠٥ لتبادل خبرات منظومة الأمم المتحدة مع ورقات استراتيجية الحد من الفقر. ومن أمثلة مواءمة الأطر الاستراتيجية: قيام لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بتعزيز التعاون في آسيا الوسطى مع المركز الآسيوي للتعاون الاقتصادي الإقليمي الذي يديره مصرف التنمية الآسيوي؛ وفي كمبوديا، شاركت منظومة الأمم المتحدة مع البنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي وإدارة التنمية الدولية في إجراء تحليل مشترك لتزويد إطار المساعدة الخاص بكل منظمة بالمعلومات.

[ألف-ج-٣] ورقة موقف مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لعام ٢٠٠٥ عن دور أفرقة الأمم المتحدة القطرية في دعم القطاعات وبرامج القطاعات: ستدرج الآثار التنفيذية في دليل البرمجة القطرية الموحدة (انظر ألف-ب-٣)

[ألف-ج-٤] وجهت الدعوة إلى رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق/اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى لحضور اجتماعات اللجنة التنفيذية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، بينما وجهت الدعوة إلى رئيسي فريق البرامج وفريق الإدارة التابعين لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ومدير مكتب المجموعة الإنمائية لحضور اجتماعات اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى. وعُرضت أولويات عمل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لعام ٢٠٠٦، التي تتضمن تعزيز اتساق آليات التنسيق، إلى اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى خلال عملية وضع خطط عمل اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى. وتولى رصد الاستجابات وعمليات التنسيق بين هذه الهيئات أمانات كل من مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى واللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى واللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

[ألف-ج-٥] أنشأت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية فريقا عاملا معنيا بالوكالات غير المقيمة في تموز/يوليه ٢٠٠٥ للتوصية باتخاذ تدابير لتعزيز مشاركة الوكالات غير المقيمة في عمليات البرمجة القطرية. وقدم الفريق العامل إلى فريق البرامج التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية تقريرا عن أساليب مشاركة الوكالات غير المقيمة حاليا وسبل حصول البلدان على خبرتها، وحدد العوائق التي تعوق هذه المشاركة فضلا عن أدوات وآليات جديدة لتجاوزها؛ وسيجرى إطلاع مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق/اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى على هذا التقرير.

باء - تمويل الأنشطة التنفيذية والتقارير الإحصائية للأمم المتحدة

القضايا	الأهداف لكل مجموعة من القضايا	الإجراءات	المعايير والأطر الزمنية	الجهة التي تتخذ الإجراء
<p>(أ) التمويل الإجمالي للتعاون الإنمائي والموارد الأساسية للأمم المتحدة</p> <ul style="list-style-type: none"> • الأهمية البالغة لدعم التعاون الإنمائي الذي تضطلع به الأمم المتحدة بتوفير قاعدة من الموارد الكافية (لا سيما الموارد الأساسية) (الفقرتان ١٦ و ١٧). • زيادة المساهمات المالية في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي أمر أساسي لتحقيق الأهداف المنبثقة عن إعلان الألفية وغيره من مؤتمرات القمة والمؤتمرات الدولية (الفقرة ١٤). • ينبغي تركيز التمويل على تحديات ومتطلبات التنمية الطويلة الأجل (الفقرة ١٥) 	<p>(أ) القيام، على نحو يمكن التنبؤ به وبشكل متواصل ومستدام، بضمان الكتلة الحرجة من الموارد المطلوبة لكفالة الأداء المناسب والسعي إلى بلوغ الأهداف الإنمائية الطويلة الأجل لمنظومة الأمم المتحدة على المستوى القطري (الفقرتان ١٣ و ١)</p> <ul style="list-style-type: none"> • قيام البلدان المانحة وغيرها من البلدان القادرة على تقديم المنح، بزيادة مساهماتها إلى حد كبير في الميزانيات الأساسية/العادية لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي كلما أمكن على أساس متعدد السنوات (الفقرة ١٨)، وقيام البلدان النامية في الوقت نفسه باستخدام المساعدة الإنمائية الرسمية بشكل فعال (الفقرة ١٩) • اضطلاع جزء الأنشطة التنفيذية من المجلس الاقتصادي والاجتماعي بدور رقابي على تمويل التعاون الإنمائي الذي تقوم به منظومة الأمم المتحدة والتعاون الإنمائي بشكل عام (الفقرة ٢٣) • مواصلة مجالس إدارة جميع المؤسسات التابعة للأمم المتحدة معالجة تمويل الأنشطة التنفيذية لوكالاتها معالجة منهجية، مع العمل، في سياق متعدد 	<p>(أ) إقرار استعراض يجري كل ثلاث سنوات، اعتباراً من عام ٢٠٠٦، لاتجاهات وآفاق تمويل التعاون الإنمائي ككل (دون الاقتصار على التعاون الإنمائي الذي تضطلع به الأمم المتحدة) (الفقرة ٢٣) (باء-أ-١)</p> <ul style="list-style-type: none"> • قيام مجالس إدارة جميع المؤسسات التابعة للأمم المتحدة، ولاسيما المجالس التنفيذية لصناديق وبرامج الأمم المتحدة، برصد منتظم لحالة التمويل، بما في ذلك هذا البند المدرج في جدول أعمالها وفي تقاريرها السنوية (الفقرة ٢١) (باء-أ-٢) • قيام مجالس إدارة الكيانات غير المقيمة التابعة للأمم المتحدة برصد وتقييم كل من تمويل العمليات المضطلع بها على الصعيد القطري وتمويل آليات التنسيق على الصعيد القطري، بما في ذلك توافر الموارد الأساسية وغير الأساسية (باء-أ-٢) 	<p>(أ) بدء استعراض يتقدم به المجلس الاقتصادي والاجتماعي كل ثلاث سنوات لتمويل التعاون الإنمائي، اعتباراً من عام ٢٠٠٦ (باء-أ-١)</p> <ul style="list-style-type: none"> • تضمين التقارير السنوية لمجلس الإدارات موجزا عن مهمة الرقابة المنتظمة على مسائل التمويل (باء-أ-٢) • تقديم الرؤساء التنفيذيين لصناديق وبرامج الأمم المتحدة وغيرها من الوكالات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة عن مسائل التمويل (باء-أ-٢) 	<p>(أ) معظم بنود هذا الفرع موجهة إلى البلدان المانحة أو البلدان الأخرى القادرة على تقديم مساهمة كبيرة في الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة</p> <ul style="list-style-type: none"> • بنود قليلة موجهة إلى الآلية الحكومية الدولية: المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجالس إدارة المؤسسات التابعة للأمم المتحدة، بما فيها المجالس التنفيذية لصناديق وبرامج الأمم المتحدة، فضلا عن مجالس إدارة الوكالات والكيانات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة

القضايا	الأهداف لكل مجموعة من القضايا	الإجراءات	المعايير والأطر الزمنية	الجهة التي تتخذ الإجراء
	السنوات، على استكشاف موارد إضافية ملائمة لتقديم الدعم المالي وطرائق بديلة للتمويل (الفقرة ٢١)			

[باء-أ-١] إجراء استعراض المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأول للاتجاهات والآفاق المتعلقة بتمويل التعاون الإنمائي في عام ٢٠٠٦؛ وسيناقش هذا الموضوع أيضا منتدى التعاون الإنمائي بعد إنشائه.

[باء-أ-٢] اعتمد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة أطرا تمويلية متعددة السنوات مدتها أربع سنوات منذ عام ٢٠٠٠؛ ومازال برنامج الأغذية العالمي يعمل على أساس فترة السنتين، مع تحديد دورة مدتها ثلاث سنوات لتعهدات المانحين الإرشادية؛ ويعتمد الاستعراض المالي الذي يقوم به المجلس الإداري للصندوق الدولي للتنمية الزراعية على تجديد الموارد كل ثلاث سنوات؛ وبينما يعمل العديد من الوكالات على أساس دورة السنتين (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الصحة العالمية)؛ ويقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقارير عن حالة تمويله مرتين سنويا إلى مجلس إدارته ثم تقارير فصلية إلى لجنته التي تضم الممثلين الدائمين.

وافق أعضاء برنامج الأغذية العالمي على بلوغ نسبة ٣٠ في المائة من التبرعات في فترة السنتين المقبلة لصالح التعاون الإنمائي والأنشطة الانتقالية التي تقدم بشكل متعدد الأطراف دون قيود ويفضل أن يكون نقدا.

تقدم مؤسسات الأمم المتحدة تقارير تحليلية عادة عن حالة تمويلها الخاصة بالأنشطة التنفيذية، بما في ذلك الموارد الأساسية وغير الأساسية، لتستعرضها مجالس إدارتها في دورات سنوية منتظمة.

لا يدرج تمويل آليات التنسيق على الصعيد القطري في تقارير تمويل الوكالات. وتساهم معظم الوكالات بمساهمات عينية.

تشمل الأشكال الجديدة للبرامج القطرية لمنظومة الأمم المتحدة تقسيم موارد البرامج إلى موارد أساسية وأخرى غير أساسية.

القضايا	الأهداف لكل مجموعة من القضايا	الإجراءات	المعايير والأطر الزمنية	الجهة التي تتخذ الإجراء
<p>(ب) طرائق تمويل التعاون الإنمائي الذي تضطلع به الأمم المتحدة</p> <ul style="list-style-type: none"> يمكن أن تؤثر طرائق التمويل التي تعتمد مؤسسات الأمم المتحدة لتمويل أنشطتها التنفيذية للتنمية على إمكانية التنبؤ بأنشطة التعاون الإنمائي التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري، وعلى استقرار هذه الأنشطة في المدى الطويل وإمكانية الاعتماد عليها وكفاية تمويلها، بما في ذلك ما يتم من خلال تحديد مصادر تمويل جديدة ممكنة، مع الحفاظ في الوقت نفسه على مزايا طرائق التمويل الحالية (الفقرتان ٢١ و ٢٤) 	<p>(ب)</p> <p>استكشاف مختلف خيارات التمويل بغية زيادة تمويل الأنشطة التنفيذية والنظر في طرق تعزيز القدرة على التنبؤ بأنشطة التعاون الإنمائي التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، واستقرار هذه الأنشطة على المدى الطويل وإمكانية الاعتماد عليها وكفاية تمويلها، بما في ذلك ما يتم من خلال تحديد مصادر تمويل جديدة ممكنة، مع الحفاظ في الوقت نفسه على مزايا طرائق التمويل الحالية (الفقرتان ٢١ و ٢٤)</p>	<p>(ب)</p> <p>إعداد تقرير عن هذه المسألة يقدم إلى الجمعية العامة من خلال الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٥ (الفقرة ٢٤). [باء-أ-١]</p> <p>التفكير المتعمق في هذه المسألة على صعيد كل وكالة على حدة (الفقرة ٢١)</p>	<p>(ب)</p> <ul style="list-style-type: none"> الدورة ٦٠ للجمعية العامة وانعقاد دورة المجلس نموز/يوليه ٢٠٠٥ تقرير الأمين العام عن هذا الموضوع لعام ٢٠٠٥ [باء-أ-١] التفكير المتعمق في خيارات وطرائق التمويل الممكنة على مستوى كل من الوكالات وعلى المستوى المشترك بين الوكالات والتشاور مع الدول الأعضاء ذات الصلة (الفقرتان ٢١ و ٢٤) 	<p>(ب)</p> <ul style="list-style-type: none"> الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الأمانة العامة للأمم المتحدة (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية) التشاور مع منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء ذات الصلة فرادى المؤسسات التابعة للأمم المتحدة ومجالس إدارتها

[باء-ب-١] تقرير الأمين العام عن "خيارات وطرائق تمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة" (A/60/83-)
E/2005/72) المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦.

القضايا	الأهداف لكل مجموعة من القضايا	الإجراءات	المعايير والأطر الزمنية	الجهة التي تتخذ الإجراء
<p>(ج) تحسين المعلومات الإحصائية عن التعاون الإنمائي الذي تضطلع به الأمم المتحدة</p> <ul style="list-style-type: none"> توفير بيانات إحصائية وافية بشأن الأنشطة التنفيذية بإضافة بُعد متعدد السنوات وإتاحة مقارنتها مع أشكال أخرى من التعاون الإنمائي بغية تحليل اتجاهات وآفاق التعاون الإنمائي الذي تضطلع به الأمم المتحدة والتعاون الإنمائي ككل (الفقرتان ٢٢ و ٢٣). 	<p>(ج)</p> <ul style="list-style-type: none"> تحسين البيانات الإحصائية السنوية التي يقدمها الأمين العام للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة سنويا بشأن الأنشطة التنفيذية، بإضافة بُعد متعدد السنوات (الفقرة ٢٢) تحسين الأساس الإحصائي لما يقدم من تقارير عن اتجاهات وآفاق تمويل التعاون الإنمائي في الجزء المتعلق 	<p>(ج)</p> <ul style="list-style-type: none"> ينطوي هذان الطلبان على اتخاذ إجراء من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة التي تضطلع بالعمل الإحصائي وتقديم التقارير إعداد نموذج منقح عن التقرير الإحصائي في عام ٢٠٠٥ ومواصلة تنقيحه في عام ٢٠٠٦ [باء-ج-١] ضرورة التعاون بين الوكالات بما يكفل توفير 	<p>(ج)</p> <ul style="list-style-type: none"> إضفاء بُعد متعدد السنوات على تقرير عام ٢٠٠٥ تقديم اقتراح بشأن معلومات إحصائية جديدة (تحسين تدريجي) لإصدارها في عام ٢٠٠٦، وتشمل عناصر إضافية تسمح بإجراء تحليل مقارن لتمويل جميع أشكال التعاون الإنمائي [باء-ج-١] 	<p>(ج)</p> <ul style="list-style-type: none"> مركز التنسيق في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وكالات الأمم المتحدة التي تقدم بيانات أساسية مصرف البيانات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوصفه مقدا رئيسيا للبيانات تشاور اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة

القضايا	الأهداف لكل مجموعة من القضايا	الإجراءات	المعايير والأطر الزمنية	الجهة التي تتخذ الإجراءات
	بالأنشطة التنفيذية من المجلس الاقتصادي والاجتماعي اعتباراً من عام ٢٠٠٦ (الفقرة ٢٣)	وتوحيد المعلومات الكمية المتاحة على نطاق المنظومة لتحسين شمولية البيانات ونوعيتها <ul style="list-style-type: none"> • مطلوب التشاور أيضاً مع الدوائر التقنية التابعة لمؤسسات بریتون وودز ومع لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي 		الأمم المتحدة المعني بالتنسيق وشبكاتها المشتركة بين الوكالات بشأن تحسين التغطية الإحصائية (انظر معتكف مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق المتعلق بتبادل المعلومات على نطاق المنظومة) <ul style="list-style-type: none"> • إشراك مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لارتباطها برصد الأهداف الإنمائية للألفية وبتعقب مسار المعونة الإنمائية على الصعيد القطري • التعاون مع الدوائر التقنية التابعة لمؤسسات بریتون وودز ومع لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

[باء-ج-١] يعرض تقرير الأمين العام عن "بيانات إحصائية شاملة بشأن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية لعام ٢٠٠٣" (A/60/74-E/2005/57) الاتجاهات المتعددة السنوات التي تغطي السنوات ١٩٩٣-٢٠٠٣. وقد خضعت البيانات والصيغ المطروحة لمزيد من الصقل في التقرير الإحصائي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٦، الذي جرت مؤامته مع اتفاقيات لجنة المساعدة الإنمائية وبحيث تكفل تغطية موسعة عن المساعدة الإنسانية، بما في ذلك ما يتعلق بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

جيم - بناء القدرات

القضايا	الأهداف لكل مجموعة من القضايا	الإجراءات	المعايير والأطر الزمنية	الجهة التي تتخذ الإجراء
(أ)	(أ-١)	(أ-١)	(أ-١)	(أ-١)
تنمية القدرات وامتلاك الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية أمران أساسيان لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (الفقرة ١١ من الديباجة والفقرة ٢٦)	إنشاء مؤسسات وطنية فعالة و/أو الحفاظ عليها، وتقديم الدعم لتنفيذ ووضع الاستراتيجيات الوطنية لبناء القدرات (الفقرة ٢٦)	<ul style="list-style-type: none"> مواصلة دعم جهود البلدان النامية في مجال بناء القدرات (الفقرة ٢٦) بهدف تعزيز الملكية الوطنية لعمليات التنمية [جيم-أ-١-١] اتخاذ تدابير تكفل استمرارية بناء القدرات واستخدام عمليات التنفيذ والخبرة الوطنية والتكنولوجيات على أوسع نطاق بوصفها معيار الاضطلاع بالأنشطة التنفيذية (الفقرة ٣١) [جيم-أ-١-٢] 	<p>ستحدد المبادرات الملائمة [جيم-أ-١-١]</p> <p>ينبغي أن تتمثل المعايير في تحديد تدابير الاستدامة والأثر المترتب على عمليات التنفيذ، والخبرة الوطنية والتكنولوجيات المستخدمة في تنفيذ الطرائق، التي ستدرج في التقارير السنوية لمجلس الإدارة [جيم-أ-١-٢]</p>	جميع منظمات للأمم المتحدة جميع منظمات الأمم المتحدة

[جيم-أ-١-١] انظر ألف-أ-٣/ألف-ب-١ أعلاه بخصوص رسالة عام ٢٠٠٥ التي وجهها رئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية إلى المنسقين المقيمين بشأن تعزيز القدرات والملكية على الصعيد الوطني.

أنشئ الفريق العامل المعني بتنمية القدرات التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في تموز/يوليه ٢٠٠٥. وأجريت مشاورات لتحديد الأدوات التي تستخدمها أفرقة الأمم المتحدة القطرية والاحتياجات من الدعم في مجال تقييم القدرات وتنميتها. وسيصدر الفريق العامل توجيهات تنفيذية إلى أفرقة الأمم المتحدة القطرية بشأن زيادة الفعالية في هذا الصدد. وقدم مشروع إطار لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية خاص بدور الأمم المتحدة في تنمية القدرات الوطنية إلى اجتماع المجلس المشترك في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

[جيم-أ-١-٢] لم تطرح أي سياسات تنفيذية محددة على نطاق المنظومة على المجالس التنفيذية المشتركة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأغذية العالمي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. وحدد صندوق الأمم المتحدة للسكان تنمية القدرات كإحدى الاستراتيجيات الشاملة الأربع لإطار التمويل المتعدد السنوات. ولم تتخذ تدابير لمعالجة الاستدامة في مجال تنمية القدرات؛ ولا يجري الإبلاغ خصيصاً عن الاستخدام المنتظم لعمليات التنفيذ، والخبرة الوطنية والتكنولوجيات في تنفيذ الطرائق.

حولت منظمة الأغذية والزراعة الوظائف من الفئة الفنية الدولية إلى الفئة الوطنية واستخدمت تكنولوجيا المعلومات لزيادة استخدام الخبرة الوطنية في تطوير مراكز التفوق والمعرفة التابعة للمنظمة.

اعتمد المجلس الإداري لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في شباط/فبراير ٢٠٠٥ خطة بالي الاستراتيجية لدعم التكنولوجيا وبناء القدرات.

القضايا	الأهداف لكل مجموعة من القضايا	الإجراءات	المعايير والأطر الزمنية	الجهة التي تتخذ الإجراء
	(أ-٢) تعزيز فعالية المبادرات التي تتخذها منظومة الأمم المتحدة في دعم تنمية القدرات الوطنية	(أ-٢) • تكثيف تبادل المعلومات بين الوكالات فيما يتعلق بالممارسات الإيجابية والخبرات المكتسبة والنتائج المحرزة والمعايير والمؤشرات، ومقاييس الرصد والتقييم المتعلقة بأنشطتها في بناء القدرات (الفقرة ٢٧) [جيم-أ-٢-١] • قيام مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق بتحليل الجهود التي يبذلها جهاز الأمم المتحدة الإنمائي في تنمية القدرات، مع التوصية باتخاذ تدابير تهدف إلى تعزيز فعاليتها وتحسين تقييم النتائج وقياسها (الفقرة ٢٩) [جيم-أ-٢-٢] • اتخاذ إجراءات تضع طرائق فعالة لتحقيق التواصل المطرد والموسع على نطاق المنظومة في تبادل المعلومات [جيم-أ-٢-٤] • الإبلاغ عن أنشطة بناء القدرات في التقارير السنوية التي تقدمها المؤسسات التابعة لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي إلى مجلس إدارة كل منها (الفقرة ٢٨) [جيم-أ-٢-٦]	(أ-٢) تحديد أفضل الممارسات/ الدروس المستفادة الرامية إلى تحسين فعالية برامج الأمم المتحدة (٢٠٠٥-٢٠٠٧) [جيم-أ-٢-١] قيام مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بوضع استراتيجيات متسقة في مجال السياسات من أجل تنمية القدرات (والتعاون بين بلدان الجنوب) وإدماج هذه الاستراتيجيات في المبادئ التوجيهية للبرمجة (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥) (للمناقشة في مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق) [جيم-أ-٢-٣] قيام اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق بتقديم تقرير إلى الجمعية العامة في إطار الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات لعام ٢٠٠٧	(أ-٢) منظمات الأمم المتحدة، اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، وهيكل مجموعة فريق البرامج التابع للمجموعة والفريق القطري لدعم البرمجة التابع للمجموعة) حسب الاقتضاء؛ والأمانة العامة للأمم المتحدة بوصفها طرفاً مسيراً اتخاذ المبادرات الملائمة من جانب اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، وقيام الأمانة العامة للأمم المتحدة بتقديم تقرير إلى الجمعية العامة في إطار الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات لعام ٢٠٠٧ جميع منظمات الأمم المتحدة وهيكل كل من مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ومجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، حسب الاقتضاء جميع منظمات الأمم المتحدة

القضايا	الأهداف لكل مجموعة من القضايا	الإجراءات	المعايير والأطر الزمنية	الجهة التي تتخذ الإجراءات
			<p>تعزيز أدوات إدارة المعرفة (موجودات/شبكات) المتعلقة بمسائل البرمجة الأساسية.</p> <p>تبادل الأفكار فيما يتعلق بالآثار المترتبة على السياسات والتغذية المرتدة على المستوى القطري بشأن التوجيه المتعلق بالسياسات (٢٠٠٥-٢٠٠٧) [جيم-٢-أ-٤]</p> <p>إنشاء شبكة مشورة إلكترونية جاهزة للعمل بالكامل تسدي المشورة الفنية المتعلقة بالتنفيذ والسياسات لأفرقة الأمم المتحدة القطرية (تسوز/يولييه ٢٠٠٥) [جيم-٢-أ-٥]</p> <p>تقديم تقارير سنوية من جانب المؤسسات التابعة لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي إلى مجلس إدارة كل منها بشأن أنشطة بناء القدرات [جيم-٢-أ-٦]</p>	

[جيم-٢-أ-١] تعميم أفضل ممارسات أفرقة الأمم المتحدة القطرية لإعداد التقييمات القطرية الموحدة وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

[جيم-٢-أ-٢] في وقت لاحق من عام ٢٠٠٦، تحليل جهود الأمم المتحدة في مجال تنمية القدرات ضمن إطار مبادرة مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، بما في ذلك سبل تحسين تقييم الفعالية وقياسها. وعمل الفريق العامل المعني بتنمية القدرات التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على قياس فعالية منظومة الأمم المتحدة في مجال تنمية القدرات. والاضطلاع بالتنسيق بين مبادرة مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق وبين مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

[جيم-٢-أ-٣] قيام الفريق العامل المعني بتنمية القدرات التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بوضع استراتيجية في مجال السياسات خاصة بتنمية القدرات بحيث سيجري إدراجها ضمن المبادئ التوجيهية للبرمجة القطرية الموحدة؛ مع ضرورة إحراز تقدم فيما يتعلق بوضع استراتيجية على نطاق المنظومة للتعاون بين بلدان الجنوب من أجل تنمية القدرات.

[جيم-أ-٢-٤] تعمل الشبكة الإلكترونية للمنسقين المقيمين وشبكة ممارسة التنسيق التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والشبكة الإلكترونية للأهداف الإنمائية للألفية بوصفها وسائل لتبادل الخبرات والآراء بشأن استراتيجيات الإصلاح القطري واستراتيجيات الأهداف الإنمائية للألفية. وقد أفضت المجموعات المواضيعية التي تيسرها الأمم المتحدة، إلكترونياً، إلى إتاحة تبادل الآراء المدرجة في الخطط الوطنية. ومن أمثلة ذلك: شبكة شراكة الفاو واليونسكو لبناء القدرات بشأن التعلم الإلكتروني، وشبكة التعلم المواضيعي التابعة لبرنامج الأغذية العالمي والمتعلقة باستراتيجيات الحد من الفقر. ويلزم موازنة منهاج لتكنولوجيا المعلومات من أجل تعظيم جدوى التقاسم (انظر دال-أ-١-٢ أدناه).

[جيم-أ-٢-٥] انظر ألف-أ-٢ أعلاه - شبكة السياسات المشتركة بين الوكالات التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

[جيم-أ-٢-٦] تقدم جميع الوكالات عملياً تقاريرها عن تنمية القدرات. انظر كذلك جيم-ب-أدناه و جيم-أ-١-١ أعلاه للاطلاع على مسودة إطار عمل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

القضايا	الأهداف لكل مجموعة من القضايا	الإجراءات	المعيار والأطر الزمنية	الجهة التي تتخذ الإجراء
(أ-٣)	(أ-٣)	(أ-٣)	(أ-٣)	(أ-٣)
مواصلة تعزيز قدرات البلدان النامية على استخدام مختلف طرائق المعونة، بما فيها اعتماد النهج القطاعية الشاملة ودعم الميزانيات (الفقرة ٣٠)	تضمن أنشطة بناء القدرات الوطنية تقييماً للمعونة وتحسيناً لإدارتها ولاستخدامها، بما في ذلك ما يتم من خلال اعتماد النهج القطاعية الشاملة ودعم الميزانيات.	صوغ مذكرة توجيهية متعلقة بالسياسات بشأن دور المنظومة الإنمائية للأمم المتحدة في دعم القطاعات/الميزانيات [جيم-أ-٣-١]	الربيع الأول والثالث من عام ٢٠٠٥	منظمات الأمم المتحدة، مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ومجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، حسب الاقتضاء

[جيم-أ-٣-١] تكفل ورقة الموقف لعام ٢٠٠٥ لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن دور الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة في الدعم القطاعي والبرامج القطاعية تحديد الإجراءات الرئيسية اللازمة لدعم ذلك الدور والتحديات الرئيسية المطروحة. وتجري مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية حالياً دراسة استقصائية لرصد التزامات المجموعة بشأن الدعم القطاعي الواردة في الورقة، بما في ذلك التزام الوكالات بتعزيز الأنظمة التي تتبعها للإسهام بالموارد في ترتيبات تمويل القطاعات المجمع، بما في ذلك دعم الميزانيات والدعم الجماعي.

القضايا	الأهداف لكل مجموعة من القضايا*	الإجراءات	المعايير والأطر الزمنية	الجهة التي تتخذ الإجراء
(ب)	(ب)	(ب)	(ب)	(ب)
استفادة البلدان النامية من التكنولوجيا الجديدة والناشئة بهدف بلوغ الغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها تلك الواردة في إعلان الألفية. (الفقرة ٣٢)	كفالة ترويج ونقل التكنولوجيات الجديدة والناشئة إلى البلدان النامية، بما في ذلك ما يتم عن طريق بناء ورعاية القدرات العلمية والتكنولوجية على المشاركة في تطوير وتكييف هذه التكنولوجيات مع الظروف المحلية (الفقرة ٣٢)	<ul style="list-style-type: none"> • إدراج نقل التكنولوجيات الجديدة والناشئة في استراتيجيات وطرائق الوكالات لتعزيز بناء القدرات. [جيم-ب-١] • التركيز في التقارير السنوية عن بناء القدرات المقدمة إلى مجالس إدارة المؤسسات التابعة للأمم المتحدة على المبادرات الهادفة إلى تطوير التكنولوجيا الجديدة والناشئة 	<ul style="list-style-type: none"> • نشاط مستمر [جيم ب - ١] • على أساس سنوي 	المؤسسات التابعة للمنظومة الإنمائية للأمم المتحدة

[جيم-ب-١] يتعين وضع نهج على نطاق المنظومة بأسرها للاطلاع للوصول إلى التكنولوجيا ولنقل التكنولوجيا، فضلاً عن التعاون بين بلدان الجنوب. وقد شرعت اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في إجراء مناقشات في عام ٢٠٠٦ بشأن العلم والتكنولوجيا والتعاون فيما بين الوكالات من أجل بناء القدرات.

وتوفر الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب موارد معرفية قائمة على شبكة الإنترنت. كما أدرج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مسألة التعاون فيما بين بلدان الجنوب كواحد من المحركات الستة لفعالية التنمية. ويدعم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) شبكة تسخير العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية، وهي موقع الكتروني على شبكة الإنترنت للمعلومات المتعلقة بتسخير العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية. واستحدثت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية شبكات عملية لتبادل الشراكات من الباطن لتيسير نقل التكنولوجيا فيما بين بلدان الجنوب وبين بلدان الشرق والجنوب، بما في ذلك التعاون الثلاثي.

وفي إطار متابعة مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات قامت الأمم المتحدة والاتحاد الدولي للاتصالات وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونسكو بإعداد إطار عمل يتناول التنسيق على الصعيد القطري مع نظام المنسق المقيم والتقييمات القطرية المشتركة وصناديق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية والأفرقة المواضيعية. وتقوم فرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابعة للأمم المتحدة بتشجيع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات ودعم تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إطار مبادرة الأمين العام لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيره من الأمراض والأوبئة المعدية، والعمل مع منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وحفاظاً على روابط قائمة على شبكة الإنترنت للتعاون مع المبادرات/المنظمات الرسمية والخاصة.

وتوفر الشراكة العالمية التابعة للأونكتاد والمتعلقة ببناء القدرات سبل التدريب على البرمجيات المجانية والمكشوفة المصدر لتمكين البلدان النامية من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بصورة أوسع نطاقاً وأكثر فعالية، ولا سيما في الأنشطة التجارية والحكومية. وتستخدم منظمة اليونيدو تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للإفادة من المعلومات في تعزيز التعاون الدولي وإيجاد حلول قائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتنمية الشراكات القائمة على جميع المستويات العامة والخاصة. وتوفر اليونيدو كذلك الدعم لنقل التكنولوجيا وتنمية القدرات الوطنية في سياق الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف.

القضايا	الأهداف لكل مجموعة من القضايا	الإجراءات	المعايير والأطر الزمنية	الجهة التي تتخذ الإجراء
		التنسيق التابع للأمم المتحدة حسب الحاجة.	<ul style="list-style-type: none"> • خطة للتجميع التدريجي في موقع واحد للمكاتب الفرعية والمواقع الجديدة (مع حلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦). 	
		٤' <u>تكنولوجيات المعلومات والاتصالات</u>	المكاتب المشتركة	
		(توسيع استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والمواءمة بين مواقع تكنولوجيا المعلومات) (الفقرة ٥٧)	<ul style="list-style-type: none"> • الوصول إلى ما لا يقل عن ٢٠ بلدا لديها تمثيل مشترك للجنة التنفيذية لجماعة الأمم المتحدة الإنمائية، باستخدام أشكال مختلفة لنموذج المكتب المشترك، مع نهاية ٢٠٠٧ 	
		٥' <u>استرداد التكاليف</u>		
		موامة مبادئ سياسات استرداد التكاليف والاسترداد الكامل للتكاليف؛	<ul style="list-style-type: none"> • إقامة مكتبين مشتركين نموذجيين (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦) 	صناديق وبرامج الأمم المتحدة المتخصصة، ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وفرق الأمم المتحدة القطرية ذات الصلة.
		٦' <u>الهيكل الإقليمية</u>		
		موامة هيكل الدعم الفني الإقليمية والمكاتب الإقليمية على صعيد المقار، بما في ذلك تغطيتها الإقليمية (أ-٢)	<ul style="list-style-type: none"> • الاتفاق على عملية تحديد مكاتب مشتركة جديدة والعمل في نهاية ٢٠٠٥ على تحديد بلدان تنفيذها لسنتي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ 	داخل هيكل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وبخاصة لجننتها التنفيذية وفريقي الإداري والفريق العامل المعني بالبناني والخدمات المشتركة والفريق العامل المعني بالمكاتب المشتركة
		<ul style="list-style-type: none"> • تقييم منتظم للتقدم المحرز في مجال التبسيط والمواءمة من قبل مجالس إدارة صناديق الأمم المتحدة وبرامجها وكالاتها المتخصصة (الفقرة ٣٩) 	اتفاقات الاستضافة	
		<ul style="list-style-type: none"> • تقييم أنشطة التنسيق وتكليفها لضمان الفعالية (الفقرة ٥٦) 	<ul style="list-style-type: none"> • وضع اتفاق بشأن خيارات الاستضافة مع حلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ 	
			٣' <u>الخدمات المشتركة</u>	
			<ul style="list-style-type: none"> • تطوير نظام تتبع نتائج خدمات الدعم العامة المشتركة (بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥). 	
			<ul style="list-style-type: none"> • تغطية ٨٠ في المائة من التدخلات القطرية لخدمات الدعم العام المشتركة من قبل الفرق الإقليمية (بنهاية ٢٠٠٥) 	
			<ul style="list-style-type: none"> • ٣ خدمات دعم مشترك عامة وجديدة لكل بلد (١٠ في المائة من 	

القضايا	الأهداف لكل مجموعة من القضايا	الإجراءات	المعايير والأطر الزمنية	الجهة التي تتخذ الإجراء
			<p>الوفورات الإدارية لكل وكالة/بلد خلال سنتين)</p> <p>٤' تكنولوجيا المعلومات والاتصالات</p> <ul style="list-style-type: none"> تطوير معايير مشتركة للمعدات الحاسوبية (حواسيب، وحوادم، وحواسيب محمولة، وآلات طباعة، وغيرها) وإرسال "حزم" برامج حاسوبية إلى المكاتب الميدانية عبر الوكالات بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ مواعاة متطلبات الدعم والصيانة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اللازمة للمكاتب الميدانية (عقود الصيانة والموظفين) بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. <p>٥' استرداد التكاليف</p> <p>مبادئ توجيهية مرحلية لوكالات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن استرداد التكاليف للصناديق الاستثمارية متعددة المانحين والبرامج المشتركة (مع حلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥)</p> <p>٦' الهياكل الإقليمية</p> <ul style="list-style-type: none"> مقترحات للتجميع القطري حسب المنطقة، وموقع المكتب الإقليمي المشترك، والجدول الزمني للتنفيذ) بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ مقترحات لمواعاة هياكل الدعم التقني الإقليمية، والمكاتب الإقليمية والدائرة التي تغطيها، وخطة التنفيذ 	<p>الجهة التي تتخذ الإجراء</p> <p>شبكة التمويل والميزانية التابعة للجنة الرفيعة المستوى لمجلس الرؤساء التنفيذيين والفريق الإداري لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية</p> <p>هياكل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والمديرين الإقليميين لأعضاء اللجنة التنفيذية للمجموعة الإنمائية، وفرادى الوكالات والصناديق والبرامج المتخصصة والوكالات الأخرى كل على حدة</p> <p>(أ-٢)</p> <p>المجلس التنفيذي ومجلس إدارة صناديق الأمم المتحدة وبرامجها</p>

القضايا	الأهداف لكل مجموعة من القضايا	الإجراءات	المعايير والأطر الزمنية	الجهة التي تتخذ الإجراء
			(ب) بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (أ-٢)	وكالاتها المتخصصة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية
			تقدم تقرير دوري مشترك بشأن التقدم المحرز في مجال التبسيط والمواءمة إلى مجالس إدارات الوكالات كل على حدة اجتماعات دورية مشتركة للمجالس التنفيذية/مجالس الإدارة (بحلول الدورة المشتركة لسنة ٢٠٠٦) [دال-أ-٢]	

[دال-أ-١-١] أُجريت مقارنات للتكاليف في بلدان مختارة لتقدير الوفورات في العمليات ذات الخدمات المشتركة.

[دال-أ-١-٢] توصيات بشأن المزيد من التبسيط، بما في ذلك توحيد صكوك البرمجة وتجميعها في شكل واحد معروض على الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. وستُعد ورقة مشتركة بشأن الخطوات المقبلة قبل انعقاد المجالس التنفيذية في حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

تدابير محددة:

المكتب المشترك: تم إنشاء مكتب مشترك نموذجي واحد (الرأس الأخضر)، ويجري الآن إنشاء مكاتب رائدة إضافية ... إلخ.

المباني المشتركة: نظرا للاعتبارات الأمنية والمالية وغيرها من الاعتبارات، لم تُنشأ دور جديدة للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٥ (بمجموع دور الأمم المتحدة الآن هو ٦٠). ويشمل عدد كبير من المقترحات مشروعات بناء جديدة ذات أفق تخطيط أطول. وأنشئت مكاتب دون إقليمية مشتركة ومن المقرر إنشاء مواقع مشتركة في عام ٢٠٠٦، إلى جانب تحليل لفعالية التكاليف بالنسبة للوكالات التي تستضيفها الوزارات ذات الصلة.

الخدمة المشتركة: في عام ٢٠٠٥، بدأ تطبيق نظام إدارة الخدمات المشتركة على شبكة الإنترنت، مما سيجب جمع المزيد من المعلومات بشأن كفاءة التشغيل المحسنة، وذلك بالنسبة للفرق القطرية. وتحصل البعثات على الخدمات عن طريق دعم الخدمات المشتركة.

أُنشئ فريق للمديرين الإقليميين للجنوب الأفريقي فيه وهم ينتمون إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأغذية العالمي وبمشاركة من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والفاو،

وذلك لدعم بلدان الجنوب الأفريقي بشأن ما يُدعى "بالتهديد الثلاثي" المتمثل في فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة المناعة المكتسب (الإيدز) وانعدام الأمن الغذائي وضعف قدرات الإدارة. وقدم مستشار للخدمات المشتركة تابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية المساعدة في إنشاء أول فريق مشترك بين الوكالات لإدارة العمليات الإقليمية من أجل توفير الدعم التعاوني والثابت للخدمات المشتركة وللمباني. كما أنشئ فريق إقليمي لدعم البرامج، برئاسة اليونيسيف، في آب/أغسطس ٢٠٠٥ لإسداء المشورة لفريق المديرين الإقليمي بشأن دعم البرمجة المقدم للأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة.

منهاج مشترك لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات - أنجز الفريق العامل المعني بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، الخدمات التالية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومواءمة منهاج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

١ - الانتهاء من إعداد تقرير بشأن مواءمة المعايير والمعدات والبرامجيات الجاهزة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المكاتب الإقليمية بجميع الوكالات، وسوف تشارك الوكالات في تطبيقها.

٢ - استحداث مسمى حيز موحد يُستخدم لدعم المكاتب المشتركة مع الاتفاق على معايير البرامجيات والمعدات الخاصة بالمكاتب المشتركة.

مواءمة الهياكل الإقليمية - المناقشات جارية في هذا الشأن.

استرداد التكاليف - استعرضت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى معدلات وسياسات استرداد التكاليف وجرت مواءمة تعريفات ومبادئ استرداد التكاليف ضمن الوكالات الأعضاء في اللجنة التنفيذية. والعمل جارٍ في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لوضع معدل أو جدول لاسترداد التكاليف، وفي عام ٢٠٠٥، قام الفريق العامل المعني بالسياسات المالية، التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية باستعراض مرونة الوكالات أعضاء اللجنة التنفيذية إزاء اعتماد معايير ومعدلات استرداد التكاليف بالنسبة للصناديق الائتمانية التابعة لجهات مانحة متعددة وللبرامج المشتركة. وستتناول برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف هذه المسائل في اجتماعات مجالسها التنفيذية في عام ٢٠٠٦.

[دال-أ-٢] تقارير الإبلاغ المشترك - ناقشت الوكالات الأعضاء في اللجنة التنفيذية التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، المقترحات المتعلقة بالتبسيط والمواءمة في اجتماع المجالس التنفيذية المشترك (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦).

القضايا	الأهداف لكل مجموعة من القضايا	الإجراءات	المعايير والأطر الزمنية	الجهة التي تتخذ الإجراء
(ب) مزيد من الإصلاحات في مجال التبسيط والمواءمة	(ب) توسيع نطاق الإصلاحات ليشمل الأمم المتحدة بأسرها	(ب) صياغة برنامج العمل المتعلق بالتبسيط والمواءمة (الفقرة ٣٨)	برنامج عمل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية المتعلق بالتبسيط والمواءمة لدورة تموز/يوليه ٢٠٠٥ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المقرر تنفيذه مع نهاية ٢٠٠٧ [دال-ب-١]	الأمانة العامة للأمم المتحدة، واللجنة التنفيذية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بالتشاور مع المجموعة بأسرها ومع مجلس الرؤساء التنفيذيين

[دال-ب-١] جرى تحديث برنامج عمل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية تنفيذا للقرار ٢٥٠/٥٩ (E/2005/CRP.1) المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بما يكفل اتساقه مع أولويات عام ٢٠٠٦.

هاء - اتساق وفعالية وأهمية الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

١ - التقييم القطري المشترك/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية

القضايا	الأهداف لكل مجموعة من القضايا	الإجراءات	المعايير والأطر الزمنية	الجهة التي تتخذ الإجراء
(أ)	(أ)	(أ)	(أ)	(أ)
التملك الوطني للتقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. المشاركة الكاملة للسلطات الوطنية في إعدادها وصياغتها هي الهدف الأساسي لاستراتيجيات التنمية الوطنية (الفقرتان ٤١ و ٤٩)	ضمان الملكية والمشاركة والقيادة الحكومية الكاملة في جميع مراحل عمليات التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (الفقرة ٤١)	إشراك السلطات الحكومية في المواقع القيادية والفعالة في جميع مراحل عمليتي التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (الفقرة ٤١)	سيظهر التملك الوطني والحكومي والمشاركة والقيادة بشكل كامل في جميع مراحل عمليتي التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في دليل الأمم المتحدة للبرمجة المشتركة وتنفيذه المتوقع اعتماده وتوزيعه في آذار/مارس ٢٠٠٦ [هاء - ١-أ١]	منظومة الأمم المتحدة، ونظام المنسقين المقيمين، فريق الأمم المتحدة القطري، مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وهياكلها (وخاصة فريقها البرنامجي) بوصفها آلية توجيه مشتركة بين الوكالات
		تنفيذ عمليتي التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية كمجهودات لزيادة دعم الأولويات والسياسات الإنمائية الوطنية (الفقرة ٤٢) وضمان تكاملهما مع عمليات أخرى (الفقرة ٤٨) ومع إطار عمل (ورقات استراتيجية الحد من الفقر/استراتيجية الحد من الفقر وإطار العمل المتكامل) [هاء - ١-أ١]		

[هاء - ١-أ١] انظر الجزء ألف - ب أعلاه بشأن التملك الوطني (رسالة عام ٢٠٠٥ الموجهة من مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية إلى المنسقين المقيمين).

وستمضي فرقة العمل المعنية بضمان النوعية وجودتها والتابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. نوعية مشاركة السلطات الوطنية في العمليات الإنمائية في التقييمات القطرية المشتركة/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

القضايا	الأهداف لكل مجموعة من القضايا	الإجراءات	المعايير والأطر الزمنية	الجهة التي تتخذ الإجراءات
(ب)	(ب)	(ب)	(ب)	(ب)
<p>برغم الجهود المبذولة من أجل مزيد من تجانس البرامج على المستوى القطري، لا تزال مشاركة مؤسسات الأمم المتحدة ذات الصلة على نطاق المنظومة في الأنشطة الإنمائية على المستوى القطري وفي آليات التنسيق تتباين في مستواها ونوعيتها وكثافتها، كما أنها غير كافية في بعض المؤسسات (الفقرتان ٤٢ و ٤٣) [هاء - ١ب]</p>	<p>• تعزيز التعاون فيما بين الوكالات (على المستوى القطري ومستوى المقر) وضمان انخراط تشاركي في العمليات وفي آليات التنسيق على المستوى القطري (الفقرة ٤٥)</p> <p>• الاستناد إلى خبرة المنظومة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية المهمة وغيرها (الفقرة ٤٤)</p> <p>• تعزيز استفادة البلدان من خدمات وقدرات المنظومة في ضوء الميزة والخبرة النسبية (الفقرات ٤٤/٤٦)</p>	<p>• اتخاذ إجراءات لتمكين الوكالات المتخصصة/اللجان الإقليمية/كيانات الأمم المتحدة الأخرى التي ليس لها وجود قطري أو لها وجود محدود من الإسهام بمدخلات تحليلية ومعيارية في التقييم القطري المشترك (الفقرة ٤٦) [هاء - ١ب-١]</p> <p>• النهوض باستخدام التقييم القطري المشترك كأداة تحليلية مشتركة لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها (الفقرة ٤٦) [هاء - ١ب-٢]</p> <p>• تطوير إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ومصفوفة النتائج، حيثما تنطبق، باعتبارها أداة للبرمجة المشتركة لمساهمات الصناديق والبرامج في تحقيق الغايات الإنمائية للألفية. وينبغي أن تدعم السلطات الوطنية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وتوقع عليه (الفقرة ٤٩).</p> <p>[هاء - ١ب-٣]</p> <p>• دعم/رصد التقدم المحرز في الجيل الجديد من أدوات البرمجة القطرية، بما في ذلك تبسيط التقييمات القطرية المشتركة وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وخطط عمل البرامج القطرية وخطط العمل السنوية واستعراضات وتقييمات أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. [هاء - ١ب-٤]</p>	<p>التعاون على المستوى القطري مع الوكالات المتخصصة والكيانات الأخرى التابعة للأمم المتحدة التي ليس لها وجود قطري أو لها وجود محدود، بما في ذلك ما يتصل بقضايا تتعلق بالبرامج المتعددة السنوات ومخصصات الموارد المرتبطة بالأولويات الوطنية. [هاء - ١ب-١]</p> <p>استعراض أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية واستخدام أدوات البرمجة القطرية الجديدة؛ ونتائج التقييمات المقدمة إلى مجالس/هيئات إدارات كل من الوكالات ودورها السنوية المشتركة [هاء - ١ب-٤]</p> <p>وضع الجدول الزمني لأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الجديدة وفقا لدورات البرامج التي تمت موامتها كما هو وارد في قائمة قاعدة بيانات فريق التنسيق التابع للأمم المتحدة على النحو المشار إليه في موقع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على شبكة الإنترنت.</p>	<p>منظومة الأمم المتحدة، ونظام المنسقين المقيمين، فريق الأمم المتحدة القطري، مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وهيكلها (وخاصة فريقها البرنامجي) بوصفها آلية توجيه مشتركة بين الوكالات</p> <p>التفاعل مع آليات مجلس الرؤساء التنفيذيين (انظر نتائج معتكف مجلس الرؤساء التنفيذيين)</p> <p>الأمين العام، ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، واللجنة التنفيذية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وكيانات الأمم المتحدة التي تقوم بأنشطة تنفيذية سعيا إلى تحقيق الغايات الإنمائية للألفية</p> <p>فريق دعم البرنامج القطري لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية</p>

[هاء-١ ب] وفقا للوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، شكّل فريق رفيع المستوى لدراسة مسألة التجانس على صعيد منظومة الأمم

المتحدة.

[هاء-١ ب-١] انظر الجزء ألف - أ أعلاه. اتفقت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) وموئل الأمم المتحدة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على ترتيبات الاستضافة في بلدان رائدة لنقاط الاتصال الوطنية. وقام موئل الأمم المتحدة، بدعم من مجلس إدارته، بتعيين ٣٥ موظفا وطنيا، وضعوا تحت إشراف المنسق المقيم والمكاتب الإقليمية التابعة لموئل الأمم المتحدة. وتم بموجب اتفاق التعاون بين اليونيدو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إنشاء مكاتب لليونيدو ضمن مبادي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (١٣ مكتبا قطريا في عام ٢٠٠٥، ويُعتزم إنشاء المزيد).

ويمثل موظفو المشاريع من الوكالات الإقليمية الوطنية وكالاتهم كما يشاركون في اجتماعات الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة. وفي حالات معينة، يتم تزويدهم بمساحات مكتبية في مكتب المنسق المقيم أو في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لزيادة مشاركة الوكالات الإقليمية الوطنية في أنشطة الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة. وقد شارك الممثلون الإقليميون التابعون للوكالات الإقليمية الوطنية في العمليات الرئيسية للأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة. ولكن لم تُسفر جميع الفرص عن مشاركة الوكالات الإقليمية الوطنية نظرا لعوامل مثل الافتقار إلى الاتصالات المؤسسية أو إلى نقص قدرات بعض الوكالات الإقليمية الوطنية على تلبية الطلبات المتعددة. (انظر الجزء واو أدناه).

[هاء-١ ب-٢] التقييم القطري المشترك وسيلة هامة وإن كانت بعض الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة تعتمد أسلوب المرونة باستخدام سبل تحليلية أخرى (استراتيجيات الحد من الفقر وتحليل التنمية الوطنية والقطاعية) مما يوفر تحليلات رفيعة المستوى للحالات.

[هاء-١ ب-٣] يجري توحيد صكوك البرمجة المختلفة في وثيقة واحدة، مما يشجع على البرمجة المشتركة فيما بين الوكالات.

[هاء-١ ب-٤] ستبدأ الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة في إجراء استعراضات لأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في عام ٢٠٠٦ (وذلك باستخدام توجيهات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في الاستعراض السنوي لأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والتقييم).

كما بدأت مجموعة الأمم المتحدة المعنية بالتقييم في إجراء تقييم مستقل لإسهام منظومة الأمم المتحدة في التنمية على الصعيد القطري (ويشكل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية عنصرا منها).

وحتى نهاية عام ٢٠٠٥، كان ٥٣ بلدا يستخدم أدوات برمجة منسقة. مع نهاية ٢٠٠٦ ومن المتوقع أن يستخدم ٩٣ بلدا السبل المنسقة كما يصل هذا العدد إلى ١١١ بلد بحلول عام ٢٠٠٨.

القضايا	الأهداف لكل مجموعة من القضايا	الإجراءات	المعايير والأطر الزمنية	الجهة التي تتخذ الإجراء
(ج)	(ج)	(ج)	(ج)	(ج)
تجانس وتنسيق أنشطة الأمم المتحدة بالتعاون الإنمائي أساسيان لفعالية وأهمية الدور الإنمائي لمنظومة الأمم المتحدة	تحسين التنسيق على المستوى القطري من أجل زيادة دعم الجهود الإنمائية الوطنية إلى الحد الأمثل (الفقرة ٤٣)	<ul style="list-style-type: none"> تعزيز التدابير الرامية إلى دعم اللامركزية وتفويض السلطات والبرمجة المتعددة السنوات لدى كل مؤسسات الأمم المتحدة الإنمائية تيسيرا لمشاركتها في آليات التنسيق على المستوى القطري (الفقرة ٤٥) [هاء-١-ج-١] مواءمة أعمال الوكالات في مجال البرمجة والرصد مع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ومواءمة/مزامنة دورات البرمجة مع أدوات البرمجة الوطنية، وخاصة الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر، بما في ذلك ورقات استراتيجية الحد من الفقر (الفقرة ٥١) [هاء-١-ج-٢] استخدام فرص المبادرات المشتركة استخداما كاملا، بما في ذلك البرمجة المشتركة من خلال إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ومصفوفة نتائجه، من أجل تعزيز كفاءة وفعالية المساعدات (الفقرة ٥٠) [هاء-١-ج-٣] 	تعزيز التعاون مع الوكالات المتخصصة على المستوى القطري، بما في ذلك ما يتعلق بقضايا تنصل بالبرامج المتعددة السنوات والمخصصات من الموارد المرتبطة بالأولويات الوطنية	مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ومجلس الرؤساء التنفيذيين باعتبارهما آليتين توجيهيتين مشتركين بين الوكالات حسب الملائم
منظمات الأمم المتحدة ومجالس إدارتها	نظام المنسق المقيم، وفريق الأمم المتحدة القطري، الأمانة العامة باعتبارها طرفا ميسرا وفيما يتعلق بدور وضع التقارير			

[هاء-١-ج-١] انظر أيضا الجزء واو. مثال على تدابير الوكالات: تمول الفاو المشاركة في التقييم القطري المشترك/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وفوضت الممثلين بسلطة إقرار مشاريع جديدة. ويجري النظر في غير ذلك من التدابير.

[هاء-١-ج-٢] ازدادت مواءمة التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية مع استراتيجيات التنمية الوطنية واستراتيجيات الحد من الفقر (انظر ألف-ب-١/ألف-ب-٢ أدناه). وفيما يلي أمثلة على المواءمة فيما بين الوكالات: بدأت الفاو في العمل بأطر العمل الوطنية للأولويات المتوسطة الأجل، وللمواءمة بين البرامج القطرية المقررة التابعة لبرنامج الأغذية العالمي في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ وبين الأولويات الوطنية.

ومن أجل استجابة أفضل للأولويات الوطنية ودورات التخطيط، أجلت سبعة أفرقة قطرية تابعة للأمم المتحدة في أمريكا اللاتينية إعداد التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠٠٦.

[هـ-١ ج-٣] تناولت مذكرة التوجيه المنقحة لعام ٢٠٠٤ لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن البرمجة المشتركة الحواجز الإدارية والإجرائية. ويجري صقل الطرائق الخاصة بالصندوق الاستثماري للجهات المانحة المتعددة والخاصة بالبلدان التي تمر بمراحل انتقالية من أجل تيسير البرمجة المشتركة. كما أصدرت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية إطارا وتوجيها لآليات التحويل النقدي في نيسان/أبريل وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ على التوالي.

وقُدّم إلى المجالس التنفيذية في آذار/مارس ٢٠٠٦ تقرير بشأن البرمجة المشتركة وتجارب البرامج المشتركة (بواسطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف منذ عام ٢٠٠٤). وحتى شباط/فبراير ٢٠٠٦ قدم أكثر من ١٦٠ برنامج مشترك تقارير إلى مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، ومنها ٧٣ برنامجا مشتركا استُحدثت في عام ٢٠٠٤ وأكثر من ١١٦ برنامجا استُحدثت في عام ٢٠٠٥، ويعد التمويل المتوازي، الذي يتبعه التمويل المجمع، من أكثر طرائق التمويل المشترك المستخدمة في البرامج المشتركة.

القضايا	الأهداف لكل مجموعة من القضايا	الإجراءات	المعايير والأطر الزمنية	الجهة التي تتخذ الإجراء
(د)	(د)	(د)	(د)	(د)
تعزيز التعاون والتنسيق مع مؤسسات بریتون وودز	مزيد من المواءمة والاتساق بين أطر العمل التي وضعتها صناديق وبرامج ووكالات الأمم المتحدة، وتلك التي وضعتها مؤسسات بریتون وودز، بحيث تضمن مزيدا من التوافق بين أدوات وطرائق وترتيبات الشراكة في توافق تام مع أولويات حكومات البلدان المستفيدة (الفقرة ٥٢)	اتخاذ مبادرات ملائمة، بما في ذلك زيادة الحوار والمواءمة بالنسبة إلى أطر العمل الاستراتيجية والأدوات والطرائق وترتيبات الشراكة بين منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بریتون وودز، بالتشاور مع السلطات الوطنية [هـ-١ د-١]	ترتيبات شراكة بين منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بریتون وودز بما يفرضي إلى مواءمة أطر العمل الاستراتيجية والأدوات والطرائق التي نوقشت و/أو صيغت و/أو نفذت حسب كل حالة (انطلاقا من نيسان/أبريل ٢٠٠٥ وما بعده) [هـ-١ د-١]	منظومة الأمم المتحدة، ومؤسسات بریتون وودز، أفرقة الأمم المتحدة القطرية، مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ومجلس الرؤساء التنفيذيين باعتبارهما آليتين توجيهيتين مشتركين بين الوكالات حسب الملائم

[هـ-١ د-١] في تعاون وثيق مع البنك الدولي ومشروع الألفية، أنجزت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في عام ٢٠٠٤ إعداد ملف تدريبي قائم على شبكة الإنترنت للأهداف الإنمائية للألفية، لتجريبه في خمسة بلدان، لدعم القدرات الوطنية على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

في أعقاب المذكرة المشتركة بين البنك الدولي ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن الأهداف الإنمائية للألفية وورقات استراتيجية الحد من الفقر (أيار/مايو ٢٠٠٣) وهي توضح الروابط بين الأهداف الإنمائية للألفية وورقات استراتيجية الحد من الفقر ودور أفرقة الأمم المتحدة القطرية في ورقة

استراتيجية الحد من الفقر، ويقوم عدد متزايد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية بتقديم المساعدة للشركاء الوطنيين وللربط بين الأهداف الإنمائية للألفية وورقات استراتيجية الحد من الفقر والتقييمات القطرية المشتركة وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (انظر ألف-ج-٢ أعلاه).

٢ - نظام المنسقين المقيمين

القضايا	الأهداف لكل مجموعة من القضايا	الإجراءات	المعايير والأطر الزمنية	الجهة التي تتخذ الإجراء
(أ) لنظام المنسق المقيم دور أساسي في ضمان فعالية وكفاءة سير عمل منظومة الأمم المتحدة على المستوى القطري، ويشمل ذلك دوره في صياغة التقييمات القطرية الموحدة وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ومن أجل فعالية وكفاءة التنسيق للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية (الفقرة ٥٣)	(أ) زيادة الدعم المقدم لنظام المنسقين المقيمين من منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك ما يقدم من الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة والأمانة العامة (الفقرة ٥٣) بما يكفل للمنسقين المقيمين الموارد اللازمة للاضطلاع بدورهم بفعالية (الفقرة ٥٤)	(أ) • حث منظومة الأمم المتحدة على زيادة الدعم المالي والتقني والتنظيمي لنظام المنسقين المقيمين (الفقرة ٥٤) [هـأ-٢-أ-١] • وضع مؤشرات وتحديد أهداف بشأن توفير الدعم من جانب كل وكالة إلى نظام المنسقين المقيمين	(أ) دعم مستمر تحديد مؤشرات وأهداف بشأن توفير الدعم لنظام المنسق المقيم من كل وكالة لأغراض الرصد [هـأ-٢-أ-٢]	(أ) مؤسسات الأمم المتحدة، ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وهيكلها المعنية باعتبارها الآلية المشتركة بين الوكالات ذات الصلة، ولا سيما الفريق المعني بقضايا المنسقين المقيمين التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية

[هـأ-٢-أ-١] أوصى التقرير الصادر عن تقييم واختيار ودعم وتدريب المنسقين المقيمين/المنسقين الإنسانيين بتحسين مواصفات المرشحين لوظيفة المنسق المقيم، مع بيان الآثار المترتبة على ذلك في الميزانية، وسيقدم هذا التقرير إلى اللجنة التنفيذية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في الربع الثاني من عام ٢٠٠٦. وقد أدرج صندوق الأمم المتحدة للسكان بالفعل نموذج تدريبي عن نظام المنسقين المقيمين ضمن أنشطة التدريب التي يقدمها لمثليه بهدف زيادة عدد المرشحين لمنصب المنسق المقيم.

ويجري تنفيذ أنشطة تدريب مشتركة في مجال ولايات وقدرات كيانات الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٦، تكملةً لبرنامج توجيه المنسقين المقيمين المعينين لأول مرة. ويجري النظر في مقترحات لتعزيز تقديم الدعم المالي لنظام المنسقين المقيمين من خلال طرائق تقاسم التكاليف والصناديق الاستثمارية بغية اتخاذ قرار بشأنها بحلول منتصف عام ٢٠٠٦. وأوعزت منظمة الفاو لمثيلها بتقديم دعم كامل لنظام المنسقين المقيمين.

القضايا	الأهداف لكل مجموعة من القضايا	الإجراءات	المعايير والأطر الزمنية	الجهة التي تتخذ الإجراء
(ب) نظام المنسق المقيم ملك لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي برمته (الفقرة ٥٩)	(ب) تشجيع نظام للمنسقين المقيمين يقوم على المشاركة والعمل الجماعي ويخضع للمساءلة في أداء مهامه (الفقرة ٥٩)	(ب) • وضع إطار شامل للمساءلة لكي يمارس المنسقون المقيمون الرقابة على تصميم وتنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في إطار من المشاركة الكاملة تحت قيادة الحكومات الوطنية (الفقرة ٥٨) [هاء-٢ب-١] • وضع إجراء لتمكين جميع أعضاء الأفرقة القطرية للأمم المتحدة من القيام بتقييم مشترك لأداء المنسقين المقيمين (الفقرة ٥٥) [هاء-٢ب-٢]	(ب) إنجاز إطار مساءلة المنسقين المقيمين بنهاية عام ٢٠٠٥ [هاء-٢ب-١] إعداد أداة وإجراءات تقييم المنسقين المقيمين (٢٠٠٥) [هاء-٢ب-٢]	(ب) الأمين العام بالتشاور مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية (اللجنة التنفيذية للمجموعة بالتشاور مع أعضاء المجموعة) ومجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق وكالات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة وفريق الإدارة التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والفريق المعني بقضايا المنسقين المقيمين

[هاء-٢ب-١] صاغ الفريق المعني بقضايا المنسقين المقيمين إطار مساءلة المنسقين المقيمين ليقدم إلى اللجنة التنفيذية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ومجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق في الربع الثاني من عام ٢٠٠٦.

[هاء-٢ب-٢] أعد الفريق المعني بقضايا المنسقين المقيمين أدوات وإجراءات تقييم أداء المنسقين المقيمين وأعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية لاعتمادها من قبل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وأتاح التدريب لموظفي الاتصال المعنيين بشؤون الرقابة في اثنتين من المناطق المشمولة بالصناديق والبرامج. وسيبدأ العمل بنظام جديد لاستعراض أداء المنسقين المقيمين في الربع الثاني من عام ٢٠٠٦.

القضايا	الأهداف لكل مجموعة من القضايا	الإجراءات	المعايير والأطر الزمنية	الجهة التي تتخذ الإجراء
(ج) استمرار تكليف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإدارة نظام المنسقين المقيمين (الفقرة ٦٠)	(ج) ضمان عدم افتقار المنسقين المقيمين إلى القدرة على معالجة جميع المهام الداخلة في صميم وظائفهم، خاصة في البلدان التي تضم أفرقة قطرية كبيرة أو تتطلب عمليات تنسيق معقدة أو تشهد حالات طوارئ معقدة (الفقرة ٦٠)	(ج) • لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يعين، في إطار ترتيبات البرمجة القائمة، مديرا قطريا لإدارة أنشطته الأساسية، بما فيها جمع الأموال، بغية التأكد من استعداد جميع المنسقين المقيمين لأداء مهامهم على نحو كامل (الفقرة ٦٠) [هـ-٢-ج-١] • ضرورة أن يركز المنسقون المقيمون على جمع الأموال لصالح الأمم المتحدة برمتها على المستوى القطري (الفقرة ٦١)	(ج) تعيين مديرين قطريين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجموعة مختارة من البلدان حسب الاقتضاء [هـ-٢-ج-١]	(ج) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
			نشاط مستمر [هـ-٢-ج-٢]	المنسقون المقيمون مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ومجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق باعتبارهما الآليتين التوجيهيتين المشتركتين بين الوكالات حسب الاقتضاء

[هـ-٢-ج-١] وبحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، أنشئت وظائف المدير القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ١٥ من أصل ٣٧ بلدا حيث يتولى المنسق المقيم أيضا وظيفة المنسق الإنساني أو وظيفة نائب ممثل الأمين العام/المنسق الإنساني. واقترح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مجلسه التنفيذي إنشاء ٤٠ وظيفة للمديرين القطريين للأمم المتحدة.

[هـ-٢-ج-٢] تشكل تعبئة الموارد بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة حاليا جزءا من نظام التقييم لأداء المنسقين المقيمين (طبق بصورة تجريبية في عام ٢٠٠٦)

واو - قدرات منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري

القضايا	الأهداف لكل مجموعة من القضايا	الإجراءات	المعايير والأطر الزمنية	الجهة التي تتخذ الإجراء
<ul style="list-style-type: none"> • ضرورة تكييف وجود منظومة الأمم المتحدة على المستوى القطري على نحو يلبي الاحتياجات الإنمائية المحددة للبلدان المتلقية (الفقرة ٦٢). بما يؤكد مجدداً مبدأ ورد في قراري الجمعية العامة ٢١١/٤٤ و ١٩٩/٧ 	<ul style="list-style-type: none"> • ضمان التناسب بين نطاق ومستوى المهارات والخبرات التي يجري حشدتها على الصعيد القطري وبين المهارات والخبرات المطلوبة لتنفيذ الأولويات المحددة في كل إطار من أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والاتساق مع الاستراتيجيات والخطط الوطنية، بما فيها ورقات استراتيجية الحد من الفقر، حيثما وجدت، وعلى أن تتواءم مع احتياجات البلدان النامية ومتطلباتها في مجال الدعم التقني وبناء القدرات (الفقرة ٦٣) 	<ul style="list-style-type: none"> • ضرورة أن تنظر مجالس إدارات مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في الوسائل الكفيلة بتعزيز قدرات المنظومة على الصعيد القطري بجملة أمور منها اتخاذ تدابير مكملة في مقارها (الفقرة ٦٥) [واو-١] 	<ul style="list-style-type: none"> • وضع سياسات واتخاذ تدابير محددة لتعزيز قدرات مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري بما يتفق مع أولويات التنمية الوطنية المحددة و/أو المنفذة [واو-١] 	<p>مجالس إدارة مؤسسات الأمم المتحدة</p> <p>مؤسسات الأمم المتحدة</p> <p>مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ومجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق والهيكل التابعة لكل منهما باعتبارهما الآليتين التوجيهيتين المشتركتين بين الوكالات حسب الاقتضاء</p> <p>(انظر أيضا استنتاجات معتكف مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق)</p>

[واو-١] انظر الفقرة ألف-أ-٢ أعلاه، شبكة السياسات المشتركة بين الوكالات التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لدعم أفرقة الأمم المتحدة القطرية. ويقدم فريق دعم وضمان الجودة التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك أفرقة الدعم الإقليمية، المساعدة لأفرقة الأمم المتحدة القطرية في مجال وضع التقييمات القطرية الموحدة وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

وعزز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خبرة مراكز الخدمات الإقليمية التابعة له بهدف زيادة الدعم الذي تقدمه للمكاتب القطرية؛ وأوفد صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية موظفين إقليميين إلى المراكز لتقريب الخدمات في المستفيدين من أقل البلدان نمواً؛ ويقوم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة حالياً بدمج مكاتبه الإقليمية مع المراكز لتعزيز الاستجابة المتكاملة لاحتياجات البلدان؛ كما بدأت منظمة الفاو اتباع اللا مركزية في عمل أفرقة الأخصائيين ونشرها على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وقام الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وموئل الأمم المتحدة واليونيدو بتعيين موظفي اتصال وطنيين في بلدان رائدة. ويعمل الموظفون الوطنيون الـ ٣٥ التابعون لموئل الأمم المتحدة على تشجيع إدراج التنمية الحضرية المستدامة ضمن أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وفي ورقات استراتيجيات الحد من الفقر. كما يوسع برنامج الأمم المتحدة للبيئة تدريجياً نطاق القدرات المتاحة في المكاتب الإقليمية والقطرية لتشارك في الأنشطة البرنامجية الرئيسية، حيث أبرم مذكرة تفاهم من أجل التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

زاي - تقييم الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

القضايا	الأهداف لكل مجموعة من القضايا	الإجراءات	المعايير والأطر الزمنية	الجهة التي تتخذ الإجراء
(أ)	(أ)	(أ)	(أ)	(أ)
<ul style="list-style-type: none"> أهمية تقييم فعالية الأنشطة التنفيذية بتقدير حجم أثرها على الجهود المبذولة للقضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة للبلدان المستفيدة (الفقرتان ٧ و ٦٧) مواصلة تقييم الفعالية العامة لأنشطة منظومة الأمم المتحدة (انظر الفقرة ٥٣ من القرار ٢٠١/٥٦) التي تضطلع بها الأمانة العامة من أجل الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات (الفقرة ٦٦) أهمية رصد الأنشطة وتقييمها على نطاق المنظومة (الفقرة ٦٩) 	<ul style="list-style-type: none"> مواصلة تطوير مهمة التقييم لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي مواصلة تقييم فعالية الأنشطة التنفيذية لتطوير منظومة الأمم المتحدة في سياق الاستعراض الشامل للسياسات الذي يُجرى كل ثلاث سنوات أن يشمل هذا التقييم تقدير مدى الاستفادة الفعلية من جميع القدرات المتاحة داخل المنظومة لتلبية مطالب البلدان النامية من الدعم الإنمائي على نحو شامل وبأسلوب مرن (الفقرة ٦٦) 	<ul style="list-style-type: none"> ضرورة أن تواصل مؤسسات الأمم المتحدة تطوير مهمة التقييم واستعراض الدروس المستفادة ونتائج عمليات التقييم بإدراج تلك الأنشطة في الأنشطة التنفيذية [زاي-أ-١] ستواصل الأمانة العامة التقييم الذي تجريه للفعالية العامة لأنشطة التعاون الإنمائي لمنظومة الأمم المتحدة بالتعاون بين المنظومة والبلدان المستفيدة (الفقرات ٦٦-٦٨) [زاي-أ-٢] تستعين منظومة الأمم المتحدة بنهج للرصد والتقييم على نطاق مؤسساتها وكذلك في نطاق إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (الفقرة ٦٩) [زاي-أ-٣] دعوة فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم إلى توثيق التعاون على نطاق المنظومة لأغراض التقييم (الفقرة ٦٩) [زاي-أ-٣] 	<ul style="list-style-type: none"> جهد مستمر [زاي-أ-١] الإبلاغ عن نتائج هذا التقييم في إطار الاستعراض الشامل المقبل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات (الدورة الثانية الستين للجمعية العامة) [زاي-أ-٢] ستتضمن تقارير الأمين العام الأخرى المقدمة في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ نتائج عمليات التقييم ذات الصلة العمل على نطاق المنظومة على اتباع نهج تعاوني في أعمال التقييم وكذلك في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية [زاي-أ-٣] 	<ul style="list-style-type: none"> جميع منظمات الأمم المتحدة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة وفرادى وكالات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة، وغيرها من كيانات الأمم المتحدة والآليات المشتركة بين الوكالات (مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ومجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق وفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم) فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم التعاون مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ومجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق واللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى وأفرقة الأمم المتحدة القطرية.

[زاي-أ-١] تتولى فرق العمل التابعة لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم استعراض قدرات التقييم دخل منظومة الأمم المتحدة بهدف زيادة تطوير مهمة التقييم.

[زاي-أ-٢] يتم تقييم أنشطة منظومة الأمم المتحدة في مجال التعاون الإنمائي على أساس تحليل جهود تطوير قدرات الأمم المتحدة الذي يجريه مجلس الرؤساء التنفيذيين (انظر الفرع ج (الفقرة أ-٢)).

[زاي-أ-٣] استعراض التقييمات القطرية الرئيسية للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٦ من قبل فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، والشروع في التقييمات المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٦، بهدف تقييم النتائج الإنمائية لأنشطة الأمم المتحدة. وسيعتمد مجلس الرؤساء التنفيذيين في عام ٢٠٠٦ بياناً عن السياسة العامة لدعم التعاون على نطاق المنظومة في مجال تقييم الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية. وتقوم أفرقة الأمم المتحدة القطرية مع شركاء آخرين بإجراء تقييمات في عام ٢٠٠٦ في سياق إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية طبقاً للمبادئ التوجيهية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

القضايا	الأهداف لكل مجموعة من القضايا	الإجراءات	المعايير والأطر الزمنية	الجهة التي تتخذ الإجراء
(ب)	(ب)	(ب)	(ب)	(ب)
<ul style="list-style-type: none"> عمليات تقييم الأنشطة التنفيذية المضطلع بها من أجل التنمية والنتائج الإنمائية (الفقرة ٦٩) 	<ul style="list-style-type: none"> تشجيع منظومة الأمم المتحدة على تعزيز أنشطتها التقييمية مع التركيز على النتائج الإنمائية (الفقرة ٦٩) [زاي-ب-٢] 	<ul style="list-style-type: none"> ينبغي أن تركز مؤسسات الأمم المتحدة على النتائج الإنمائية في أعمال التقييم، بما في ذلك التقييمات التي تتم من خلال الاستخدام الفعال لمصفوفة نتائج إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية [زاي-ب-١] 	<p>جهد مستمر [زاي-ب-١]</p>	<p>جميع مؤسسات الأمم المتحدة التي تضطلع بالأنشطة التنفيذية والآليات المشتركة بين الوكالات (مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ومجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق وفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم)؛ وأفرقة الأمم المتحدة القطرية</p>

[زاي-ب-١] ستركز التقييمات المشتركة التي يجريها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم على النتائج الإنمائية. كما تستخدم أفرقة الأمم المتحدة القطرية في تقييماتها إطار عمل الأمم المتحدة الإنمائي مصفوفة نتائج إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

[زاي-ب-٢] تنظم المكاتب القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان حلقات عمل بشأن الرصد على أساس النتائج وأنشطة لبناء القدرات الوطنية في مجال التقييم؛ وتشمل استراتيجية التعاون التقني للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا تدابير ترمي إلى تحسين تقييم أنشطة التعاون التقني.

القضايا	الأهداف لكل مجموعة من القضايا	الإجراءات	المعايير والأطر الزمنية	الجهة التي تتخذ الإجراء
(ج)	(ج)	(ج)	(ج)	(ج)
<ul style="list-style-type: none"> • (ضرورة اتباع نهج تعاوني على صعيد المنظومة في تقييم الأنشطة التنفيذية المضطلع بها لأغراض التنمية) (الفقرتان ٦٨ و ٦٩). 	<ul style="list-style-type: none"> • إجراء تقييم على صعيد المنظومة لجوانب التعاون الإنمائي للأمم المتحدة بالتعاون مع البلدان المستفيدة • ضرورة الاستفادة في عمليات التقييم المنفذة على صعيد المنظومة من البيانات والخبرات المقدمة من المنظومة ومن السلطات الوطنية (الفقرة ٦٨) 	<ul style="list-style-type: none"> • اتخاذ مبادرات (الفقرة ٦٩) فيما يتعلق بما يلي: • تكثيف التعاون فيما بين الوكالات؛ • التشجيع على تبسيط ومواءمة القواعد والمعايير المنهجيات ودورات التقييم • إجراء عمليات تقييم مشتركة وتشجيعها [زاي-ج-١] 	<ul style="list-style-type: none"> • يضع فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم أشكالاً ملموسة من التعاون والمبادرات والجدول الزمني [زاي-ج-١]؛ • تشجيع التعاون فيما بين عدد محدد من وكالات الأمم المتحدة على النحو المناسب [زاي-ج-١] 	<ul style="list-style-type: none"> • مؤسسات الأمم المتحدة حسب الاقتضاء؛ • فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم باعتباره الآلية الأساسية المشتركة بين الوكالات • التعاون مع اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى/مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية

[زاي-ج-١] أعمال فرق العمل التابعة لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم (انظر زاي-أ-١ أعلاه)؛ اعتمد أعضاء فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم في عام ٢٠٠٥ قواعد ومعايير متفقا عليها لتعزيز ممارسات التقييم المهنية داخل منظومة الأمم المتحدة.

مثال عن الجهود المشتركة: إجراء تقييمات في عام ٢٠٠٦ للبرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية المقدمة لمجموعة مختارة من أقل البلدان نمواً وبلدان أفريقية أخرى من قبل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة التجارة العالمية، ومركز التجارة العالمية استناداً إلى ١٦ تقييمات وطنية تجريها عناصر وطنية.

القضايا	الأهداف لكل مجموعة من القضايا	الإجراءات	المعايير والأطر الزمنية	الجهة التي تتخذ الإجراءات
(د) أهمية أعمال التقييم على الصعيد القطري	(د) التشجيع على إجراء تقييمات على الصعيد القطري لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية مع نهاية دورة البرمجة، استنادا إلى مصفوفة نتائج الإطار، وبمشاركة وقيادة كاملتين من جانب الحكومة المستفيدة (الفقرة ٧٠)	(د) <ul style="list-style-type: none"> اتباع أفرقة الأمم المتحدة القطرية نجما تعاونيا لدعم السلطات الوطنية (الفقرة ٧٢)؛ الاستفادة على وجه أفضل من الدروس المستفادة من الأنشطة التي سبق الاضطلاع بها على الصعيد القطري (الفقرة ٧٣) [زاي-د-١]. 	(د) مبادئ توجيهية للاستعراض السنوي لأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية [زاي-د-١]؛ إصدار استعراضات سنوية لأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية إجراء تقييمات في نهاية المدة لأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وتقييم النتائج مع التركيز على تنمية القدرات ونتائج جهود القضاء على الفقر وتحقيق النمو المطرد والتنمية المستدامة (اعتبارا من عام ٢٠٠٥ وعلى أساس سنوي بعد ذلك) [زاي-د-١]	(د) مؤسسات الأمم المتحدة، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، والحكومات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية باعتبارها آلية التوجيه المشتركة بين الوكالات

[زاي-د-١] أصدرت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية المبادئ التوجيهية للاستعراض السنوي لأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤) وتقييم هذه الأطر (تموز/يوليه ٢٠٠٥). وتضمن التقرير السنوي للمنسق المقيم لعام ٢٠٠٥ التقدم المحرز في تحقيق النتائج المتوخاة في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية استنادا إلى الاستعراضات السنوية (في عام ٢٠٠٥، أجري ٢٩ استعراضا لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛ وفي عام ٢٠٠٦، تقرر إجراء ١٩ استعراضا).

القضايا	الأهداف لكل مجموعة من القضايا	الإجراءات	المعايير والأطر الزمنية	الجهة التي تتخذ الإجراءات
(هـ) دور الحكومات في أنشطة التقييم (الفقرة ٧١)	(هـ) التسليم بأن الحكومات هي المسؤول الأول عن تنسيق المساعدات الخارجية، بما فيها المساعدات المقدمة من منظومة الأمم المتحدة، وتقييم أثر هذه المساعدات في الإسهام في تحقيق الأولويات الوطنية (الفقرة ٧١ [زاي-هـ-١])	(هـ) <ul style="list-style-type: none"> • تكثيف جهود منظومة الأمم المتحدة في إجراء تقييمات على الصعيد القطري بالتعاون مع الحكومات (الفقرات ٧٠-٧٢) • مساعدة الحكومات على تطوير قدرات التقييم الوطنية (الفقرة ٧٢) • التنسيق الوثيق بين أفرقة الأمم المتحدة القطرية والسلطات الوطنية في أنشطة التقييم 	(هـ) جهد مستمر [زاي-هـ-٢]	(هـ) وكالات وبرامج وصناديق الأمم المتحدة بالتعاون مع الحكومات وأفرقة الأمم القطرية.

[زاي-هـ-١] تنص المبادئ التوجيهية لتقييمات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية على السيطرة الوطنية على تحقيق الملكية والقيادة على الصعيد الوطني في هذا المجال؛ غير أن الأسبقية الوطنية لم توضح بشكل كاف.

[زاي-هـ-٢] وتشجع معايير التقييم التي وضعتها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على إشراك الخبراء الفنيين الوطنيين في التقييم، دعماً لبناء قدرات التقييم؛ ويجري تقييم البرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية بمشاركة العناصر الوطنية (انظر زاي-ج-١).

القضايا	الأهداف لكل مجموعة من القضايا	الإجراءات	المعايير والأطر الزمنية	الجهة التي تتخذ الإجراءات
(و) (الاتساق بين الأنشطة والمسؤوليات واستراتيجيات التنفيذ على صعيد جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والولايات المكلفة بها وبين التوجه العام للسياسات المتبعة الذي حددهته الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي (الفقرة ٧٤))	(و) ضرورة قيام جميع مؤسسات الأمم المتحدة بأنشطة على الأصعدة العالمي والإقليمي والقطري وفقاً لولاياتها وفي ضوء أولويات البلدان المستفيدة والتوجه العام للسياسات المتبعة الذي حددهته الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي	(و) <ul style="list-style-type: none"> • ضرورة أن تعالج مجالس إدارة صناديق وبرامج الأمم المتحدة هذه المسائل في تقاريرها السنوية المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي • يدرج الأمين العام تقييماً لهذه المسائل في تقريره المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين عن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات 	(و) تقارير سنوية تقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتقارير من الأمين العام عن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات لعام ٢٠٠٧	(و) إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة وفرادى وكالات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة ومجالس إدارتها

القضايا	الأهداف لكل مجموعة من القضايا	الإجراءات	المعايير والأطر الزمنية	الجهة التي تتخذ الإجراء
(ز)	(ز)	(ز)	(ز)	(ز)
(إجراء مشاورات حول التقارير الرئيسية المقدمة على الصعيدين العالمي والإقليمي (الفقرة ٧٥))	يجري برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشاورات كاملة مع الدول الأعضاء قبل إصدار التقارير الرئيسية العالمية والإقليمية وفقا للمبادئ المحددة في القرار ٢٦٤/٥٧ ضمن أمور أخرى.	إجراء مشاورات مع الدول الأعضاء حول أعمال التحضير للتقارير الرئيسية العالمية والإقليمية [زاي-ز-١]	إبلاغ المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمجلس التنفيذي، في تقارير سنوية، أو دورية بالمشاورات التي يتم إجراؤها	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

[زاي-ز-١] نظمت مشاورات مع الدول الأعضاء بشأن إعداد تقارير التنمية البشرية على الصعيدين العالمي والإقليمي التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

حاء - الأبعاد الإقليمية للأنشطة التنفيذية

القضايا	الأهداف لكل مجموعة من القضايا	الإجراءات	المعايير والأطر الزمنية	الجهة التي تتخذ الإجراء
(أ)	(أ)	(أ)	(أ)	(أ)
التعاون مع اللجان والكيانات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى لدعم الأنشطة المنفذة على الصعيد القطري	<ul style="list-style-type: none"> تكثيف التعاون فيما بين جميع منظمات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي ولجانها الإقليمية وسائر الكيانات الإقليمية ودون الإقليمية (الفقرة ٧٦) تحسين سبل الحصول على القدرات التقنية المتاحة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي (فقرة ٧٦) 	<ul style="list-style-type: none"> يُشرك المنسق المقيم للجان الإقليمية في إعداد التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وأوراق استراتيجية الحد من الفقر عند الاقتضاء [حاء-أ-١] تقوم مجالس إدارة منظمات الأمم المتحدة بتشجيع المبادرات المتخذة لتعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي في إطار التعاون الإنمائي الذي تضطلع به الأمم المتحدة 	<ul style="list-style-type: none"> تحقيق تعاون فعال على الصعيد الإقليمي ومع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة فيما يتعلق بالقضايا ذات الصلة بالبرامج المتعددة السنوات وتخصيص الموارد وما يتصل منها بالأولويات الوطنية. [حاء-أ-١] وضع سجل بالخبراء المتاحين في اللجان الإقليمية وفي شبكتها من الخبراء وواضعي السياسات الدوليين والوطنيين التي تشارك فيها الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة [حاء-أ-١] تجسيد الأبعاد الإقليمية في نطاق الأفرقة القطرية ضمن تقارير المنسق المقيم السنوية حسب الاقتضاء. 	<ul style="list-style-type: none"> مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية/فريق البرامج ومجلس الرؤساء التنفيذيين واللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى بتعاون مع وكالات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة واللجان الإقليمية ونظام المنسقين المقيمين والآليات المشتركة بين الوكالات (مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ومجلس الرؤساء التنفيذيين) حسب الاقتضاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة

[حاء-أ-١] حرصت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على اتباع نهج أكثر اتساقاً في التعامل مع المسائل الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة بالأمم المتحدة. وفي أفريقيا، تشكل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا نموذجاً للتعاون في عدة بلدان بين أفرقة الأمم المتحدة القطرية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وفي عام ٢٠٠٤، أنشأت الوكالات الأعضاء في اللجنة التنفيذية فريقاً للمديرين الإقليميين في جنوب أفريقيا (انظر دال-أ-١-٢ أعلاه). وشددت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على علاقات التقييمات القطرية الموحدة/أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بالنسبة لمجالات مختارة وللتعاون التقني. وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، طلب المديرون الإقليميون لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ إلى المنسقين المقيمين إشراك اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في إعداد التقييمات القطرية الموحدة وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وفي أوروبا، تتعاون اللجنة الاقتصادية لأوروبا بنشاط مع المنسقين المقيمين ومع المركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في براتيسلاف على تنفيذ أنشطة بناء القدرات. (انظر الفرع (ب) أدناه)

القضايا	الأهداف لكل مجموعة من القضايا	الإجراءات	المعايير والأطر الزمنية	الجهة التي تتخذ الإجراءات
(ب) الأبعاد الإقليمية ودون الإقليمية للتعاون الإنمائي الذي تضطلع به الأمم المتحدة	(ب) إيلاء مزيد من الاهتمام بشكل أكثر انتظاماً للأبعاد الإقليمية ودون الإقليمية للتعاون الإنمائي (الفقرة ٧٧)	(ب) <ul style="list-style-type: none"> اتخاذ تدابير لتكثيف التعاون المشترك فيما بين الوكالات على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي تبادل الخبرات فيما بين البلدان التعاون الإقليمي والأقاليمي تكثيف المشاورات فيما بين وكالات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة واللجان الإقليمية في صياغة وتنفيذ برامجها الإقليمية. 	جهد مستمر [حاء-ب-أ]	(ب) مجالس إدارات منظمات ووكالات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة واللجان الإقليمية الشعب والمكاتب الإقليمية وغيرها من الكيانات الإقليمية لوكالات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة المتابعة على مستوى مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ومجلس الرؤساء التنفيذيين

[حاء-ب-١] في أفريقيا يتولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية تنفيذ البرامج العالمية الموجهة لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ وتحظى "مبادرة القطن" من أجل البلدان الأفريقية المشتركة بين اليونيدو ومنظمة التجارة العالمية بدعم منظمة الفاو والأونكتاد والمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس وشركاء آخرين.

وتتناول أنشطة التعاون المشترك بين الوكالات الذي تضطلع به اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ عمليات الاستجابة والتأهب للكوارث والشواغل المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وحماية البيئة والعنف الموجه ضد المرأة (بما في ذلك الاتجار بالبشر) والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وتحسين الإحصاءات المتعلقة بتقديم التقارير عن الأهداف الإنمائية للألفية

وفي منطقة الخليج، تمخض اجتماع مائدة مستديرة بشأن التعاون التقني عقد في عام ٢٠٠٤ بين بلدان المنطقة و ١٧ من وكالات الأمم المتحدة، عن تحديد التحديات المشتركة التي تواجه التعاون بين البلدان في المنطقة.

وفي أوروبا تدعم اللجنة الاقتصادية لأوروبا، من خلال أنشطة بناء القدرات التي تضطلع بها في مجال تنفيذ الاتفاقيات البيئية، عمليات التواصل بين البلدان باعتبارها من الطرائق المهمة في هذا الصدد. وتتعاون اللجنة الاقتصادية لأوروبا مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في إطار مبادرة الأمن البيئي. (انظر ألف-ج-٢ أعلاه).

وتشجع عملية التبادل التي يدعو إليها مؤتمر طوكيو الدولي بشأن التنمية الأفريقية، وينفذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تبادل المعلومات بين آسيا وأفريقيا، بدعم تقني من منظمة اليونيدو، ثم في منطقة البحر المتوسط، بدعم من نفس المنظمة.

ويمكن زيادة التعاون بين منظمات الأمم المتحدة واللجان الإقليمية باتباع نهج مخطط أكثر منهجية.

القضايا	الأهداف لكل مجموعة من القضايا	الإجراءات	المعايير والأطر الزمنية	الجهة التي تتخذ الإجراء
(ج) تكثيف التعاون الإقليمي	(ج) يتعين أن تتصدى مؤسسات الأمم المتحدة للتحديات الإنمائية على أساس إقليمي ودون إقليمي مع التسليم بأهمية مساهمة التعاون الإقليمي في تحقيق التنمية (الفقرة ٧٨)	(ج) إشراك اللجان الإقليمية الخمس والكيانات الإقليمية الأخرى في تقارير التقييم المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية حسب الاقتضاء	(ج) جهود مستمرة [حاء-ج-١]	(ج) المنسقون المقيمون والأفرقة القطرية واللجان الإقليمية والكيانات الإقليمية الأخرى والآليات المشتركة بين الوكالات وجميع مؤسسات الأمم المتحدة التي تنفذ أنشطة للتعاون الإنمائي على الصعيد القطري، حسب الاقتضاء
		تحديد عمليات التعاون على المستوى الإقليمي مع مشاركة معظم وكالات الأمم المتحدة العاملة في نفس المجال	جهود مستمرة [حاء-ج-٢]	

[حاء-ج-١] تشارك اللجان الإقليمية في مختلف الأفرقة العاملة في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك آلية دعم و ضمان الجودة، من أجل التقييم القطري الموحد/أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

اتخذ الفريق العامل المعني بالوكالات غير المقيمة التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية

[حاء-ج-٢] تدابير لزيادة التعاون على المستوى الإقليمي (انظر ألف-ج-٥ أعلاه). كما أنشأت منظمة الفاو مكاتب إقليمية فرعية في أفريقيا وآسيا الوسطى لتعزيز مكاتبها القطرية فيها.

طاء - التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتنمية القدرات الوطنية

القضايا	الأهداف لكل مجموعة من القضايا	الإجراءات	المعايير والأطر الزمنية	الجهة التي تتخذ الإجراء
<ul style="list-style-type: none"> أهمية التعاون بين بلدان الجنوب واعتماده دافعا لتحقيق فعالية التنمية ضمن الإطار التمويلي المتعدد السنوات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (فقرة ٧٩) 	<ul style="list-style-type: none"> يتعين أن تدمج مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب ودجمه في صلب أنشطتها المنفذة على الصعيد القطري وفي طرائق تنفيذ أنشطة مكاتبها القطرية (الفقرة ٨٠) [طاء-١] 	<ul style="list-style-type: none"> ضرورة تحديد مبادرات لتعبئة موارد إضافية لتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب، بما في ذلك ما يتم عن طريق التعاون الثلاثي (الفقرة ٨٢). 	<p>السياسات والاستراتيجيات المتوائمة والمبادئ التوجيهية لتنمية القدرات تشمل التعاون فيما بين بلدان الجنوب (محلل كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥) [طاء-٤]</p>	<p>مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، منظمات الأمم المتحدة</p>
<ul style="list-style-type: none"> تعزيز تحديد أفضل الممارسات ونشرها في مجال التعاون بين بلدان الجنوب (الفقرة ٨٠) [طاء-٢] 	<ul style="list-style-type: none"> أن تشارك الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة بنشاط في اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل صياغة واستعراض الاستراتيجيات، وتبادل المعلومات والخبرات (الفقرة ٨٣). 	<ul style="list-style-type: none"> أن تشارك الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة بنشاط في اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل صياغة واستعراض الاستراتيجيات، وتبادل المعلومات والخبرات (الفقرة ٨٣). 	<p>منظمات الأمم المتحدة</p>	<p>منظمات الأمم المتحدة الإنمائية ومنظمات الأمم المتحدة الأخرى</p>
<ul style="list-style-type: none"> تعزيز المعارف والدراية الفنية والتكنولوجيا الوطنية لدى الشعوب الأصلية في بلدان الجنوب وتيسير التواصل فيما بين الخبراء والمؤسسات في البلدان النامية (الفقرة ٨٠). 	<ul style="list-style-type: none"> الاحتفال بيوم الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب على نحو مفيد وشامل كل عام (الفقرة ٨١) 	<ul style="list-style-type: none"> مساهمة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ومراكز التميز في بلدان الجنوب في الاستكمال الدوري لشبكة المعلومات من أجل التنمية لمصرف البيانات الإلكتروني الذي تقوم بتشغيله الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتنسيق مع الحكومات مما يتيح نشر المعلومات على نطاق واسع والحصول على المعلومات التي يحتويها، بما في ذلك الخبرات وأفضل الممارسات والشركاء 	<p>منظمات الأمم المتحدة الإنمائية ومنظمات الأمم المتحدة الأخرى</p>	<p>منظمات الأمم المتحدة الإنمائية ومنظمات الأمم المتحدة الأخرى</p>

القضايا	الأهداف لكل مجموعة من القضايا	الإجراءات	المعايير والأطر الزمنية	الجهة التي تتخذ الإجراء
		المحتملون في مجال التعاون بين بلدان الجنوب (الفقرة ٨٤).		
		• ضرورة أن تبذل مؤسسات الأمم المتحدة المزيد من الجهد لتعزيز ودعم تنمية القدرات الوطنية في سياق التعاون بين بلدان الجنوب لتحقيق فعالية التنمية (الفقرة ٨٥)	منظمات الأمم المتحدة	
		[طاء-٤]		

[طاء-١] تضم معظم منظمات الأمم المتحدة نقاط اتصال لتشجيع ودعم التعاون التقني فيما بين البلدان النامية/التعاون فيما بين بلدان الجنوب في برامج الوكالات، وإن كان الأمر ينقصه المعلومات الموحدة اللازمة لإجراء استعراض على مستوى المنظومة.

وتنشط المكاتب القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال مكافحة مرض الإيدز، والحكم الديمقراطي، والوقاية من الأزمات والانتعاش منها، ومجالات الطاقة والبيئة، مع تفاوت درجات تركيز البرنامج بين أفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية. ويساند صندوق الأمم المتحدة للسكان التعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي يتم في معظمه على المستوى دون الإقليمي، من أجل تقديم خدمات الصحة الإنجابية المتكاملة ومعالجة حالات ناسور الولادة.

وبالإضافة إلى مبادرة القطن في أفريقيا وعملية التبادل التي دعا إليها مؤتمر طوكيو الدولي بشأن التنمية في أفريقيا، تقوم اليونيدو مع المركز الأفريقي الإقليمي للتكنولوجيا، بتشجيع نقل التكنولوجيا فيما بين بلدان الجنوب. أما برنامج اليونيدو للإنتاج الأنظف فيعمل من خلال شبكة من المراكز تغطي ٣٠ بلداً.

ويقوم الأونكتاد بدعم العلاقات الاقتصادية والتجارية فيما بين بلدان الجنوب في الصناعات المبتكرة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسياحة وغير ذلك. ويتولى برنامج تشجيع التجارة فيما بين بلدان الجنوب في المركز الدولي للتجارة الجمع بين المشترين والبائعين.

وهناك برامج تدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب على مستوى عالمي (مثل البرنامج الخاص للأمن الغذائي الذي تنفذه الفاو ويستخدم ٦٠٠ خبير في التعاون فيما بين بلدان الجنوب ينتشرون في ٣٤ بلدا. وهناك شبكات مراقبة الأمراض في منظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لدعم الشراكة الدولية لمكافحة مرض الإيدز، وكذلك أغلب أنشطة جامعة الأمم المتحدة)؛ إضافة إلى برامج أخرى تدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب على المستوى الإقليمي (منظمة الطيران المدني الدولي، واليونسكو). أما برنامج الأمم المتحدة للبيئة فيعزز جهوده لتشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب في إطار خطة بآلي الاستراتيجية.

[طاء-٢] ويتوافر توثيق أفضل ممارسات التعاون فيما بين بلدان الجنوب في المنشور الذي أصدرته الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب تحت عنوان "اقتسام الخبرات المشتركة"، وقد أصدرته على موقعها بالشبكة العالمية.

[طاء-٣] ويتم الربط بين الأنشطة التي تقوم بها الفاو واليونيدو، ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مع وبين موقع الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب على الويب. وينبغي أن تقوم الوكالات الإنمائية في الأمم المتحدة بعمليات ربط مماثلة بطريقة منهجية.

[طاء-٤] التعاون فيما بين بلدان الجنوب هو أحد ستة "محركات لفعالية التنمية" في الإطار التمويلي المتعدد السنوات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ورغم ذلك فإن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ليس محل تركيز من جانب برنامج عمل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لتنمية القدرات.

ياء - نوع الجنس

القضايا	الأهداف لكل مجموعة من القضايا	الإجراءات	المعايير والأطر الزمنية	الجهة التي تتخذ الإجراء
(أ)	(أ)	(أ) [ياء-١]	(أ) [ياء-ط]	(أ)
<p>أن تكفل مجالس إدارة وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها إدماج المنظورات الجنسانية في جميع جوانب مهام الرصد التي تقوم بها فيما يتصل بالسياسات العامة والاستراتيجيات والخطط المتوسطة الأجل وأطر التمويل المتعددة السنوات والأنشطة التنفيذية، بما فيها الأنشطة المتصلة بتنفيذ الإعلان الصادر بشأن الأفلية ونتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي (الفقرة ١٤ من الديباجة).</p>	<p>• عميم مراعاة نوع الجنس والسعي لتحقيق المساواة بين الجنسين في الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية في جميع البرامج القطرية لمنظمات الأمم المتحدة ووسائلها التخطيطية وبرامجها القطاعية (الفقرة ٨٦).</p> <p>• صياغة غايات وأهداف محددة على المستوى القطري (بشأن المساواة بين الجنسين) وفقا للاستراتيجيات الإنمائية الوطنية (الفقرة ٨٦)</p>	<p>• أن يعمل نظام المنسقين المقيمين على توفير أخصائيين في مجال القضايا الجنسانية لدعم تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الأنشطة القطرية المنفذة في جميع القطاعات (الفقرة ٨٧)؛</p> <p>• تعزيز فعالية أخصائيي القضايا الجنسانية ومراكز التنسيق والأفرقة المواضيعية بإقرار ولايتها وزيادة تعزيز ومشاركة كبار الموظفين في تلك الأفرقة؛</p> <p>• كفالة التدريب والموارد اللازمة والثابتة وتأمين سبل الوصول إلى المعلومات (الفقرة ٨٨)؛</p> <p>• أن تفيد منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من الخبرة الفنية للصندوق الإنمائي للمرأة فيما يتعلق بالمسائل الجنسانية (الفقرة ٨٩)؛</p> <p>• العمل مع النظراء الوطنيين ذوي الصلة في توفير المعلومات الكمية والتوعية المصنفة حسب نوع الجنس والمطلوبة لأعداد تحليل أفضل لمسائل التنمية المتصلة بنوع الجنس (الفقرة ٨٧)؛</p> <p>• ضرورة أن يتضمن التقرير السنوي عن المنسقين المقيمين معلومات كافية ودقيقة عما أحرز من تقدم في تنفيذ هذه الأحكام (الفقرة ٩١)</p>	<p>• إنشاء فرقة عمل تعنى بالمسائل الجنسانية وتتبع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية (نيسان/أبريل ٢٠٠٥)</p> <p>• إنشاء قاعدة بيانات ونظام إحالة لجماعات الخبراء والمؤسسات المعنية بالمساواة بين الجنسين والملمة بعمليات التنسيق في الأمم المتحدة (٢٠٠٥)</p> <p>• تعميم مراعاة المنظور الجنساني بشكل كامل في برامج ومشاريع الأمم المتحدة ووسائل التخطيط وبرامجها القطاعية ورصدها من خلال وضع غايات وأهداف محددة على الصعيد القطري (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦)</p> <p>• تضمين دليل البرمجة المشتركة للأمم المتحدة تعميما شاملا لمراعاة المنظور الجنساني (آذار/مارس ٢٠٠٦)</p> <p>• تضمين التقرير السنوي الصادر بشأن المنسقين المقيمين معلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ الإجراءات المتعلقة بنوع الجنس</p> <p>• وضع معايير لمراقبة الجودة لرصد تحقيق المساواة بين الجنسين في التقييم القطري المشترك/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (٢٠٠٥-٢٠٠٧) والتقييم القطري المشترك/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بما يعكس الأبعاد الجنسانية وتمكين المرأة في تحليلاتها ونتائجها وتنفيذها وتقييمها، على أن يتم استعراض مشروع كل تقييم وكل</p>	<p>تشمل الإجراءات المشار إليها عناصر فاعلة متعددة. وترد فيما يلي قائمة إرشادية:</p> <p>• <u>منظمات الأمم المتحدة ومجالس إدارتها</u></p> <p>• مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية</p> <p>• صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة</p> <p>• مراكز تنسيق الشؤون الجنسانية في منظمات الأمم المتحدة</p> <p>• الكيانات الأخرى ذات الصلة بالمسائل الجنسانية في منظومة الأمم المتحدة</p> <p>• المنسقون المقيمون/أفرقة الأمم المتحدة القطرية/الأفرقة المواضيعية المعنية بالمسائل الجنسانية</p> <p>• الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة</p>

القضايا	الأهداف لكل مجموعة من القضايا	الإجراءات	المعايير والأطر الزمنية	الجهة التي تتخذ الإجراء
			إطار على أساس المنظورات الجنسانية (٢٠٠٥-٢٠٠٧)	
			<ul style="list-style-type: none"> • زيادة عدد البرامج التي تقوم بتنسيقها الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة عن المساواة بين الجنسين وأنشطة تمكين المرأة • وضع مبادئ توجيهية والتعاون على إنشاء قاعدة البيانات ونظام الإحالة للخبراء وتقديم معلومات عن المساواة بين الجنسين والأنشطة ذات الصلة بتمكين المرأة • اتباع نهج مشترك لبناء قدرات موظفي الأمم المتحدة وشركائها لدعم تعميم مراعاة المنظور الجنساني وحقوق الإنسان للمرأة في الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة 	

[ياء-١] فيما يلي أهم النتائج والأطر الزمنية المتوقعة من فريق المهام المعني بالمساواة بين الجنسين [الذي يرأسه صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة]:

الاستراتيجيات والمساءلة الجنسانية، ومؤشرات الأداء المنسقة، الأدوات المحسنة وآليات التنسيق لتعميم القضايا الجنسانية في البرمجة القطرية المشتركة، قبل نيسان/أبريل ٢٠٠٦، ووضع نماذج للتدريب على قضايا الجنسين كجزء من التدريب المشترك على التقييم القطري الموحد/إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، قبل حزيران/يونيه - تموز/يوليه ٢٠٠٦، ووضع قاعدة بيانات للخبراء في قضايا الجنسين في الأمم المتحدة لدعم أفرقة الأمم المتحدة القطرية قبل حزيران/يونيه ٢٠٠٦، ووضع توصيات لتعزيز المبادئ التوجيهية للتقارير السنوية للمنسقين المقيمين - شباط/فبراير ٢٠٠٦ ومن بين ١٣٤ تقريراً سنوياً للمنسقين المقيمين تم استعراضها في عام ٢٠٠٤، قام ٤٣ تقريراً منها بتسليط الضوء على مجالات فنية لمبادرات مشتركة تتعلق بالمساواة بين الجنسين، وهناك ١٣ برنامجاً جنسانياً مشتركاً أدرجت في قاعدة بيانات مكتب مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وصدرت مذكرة عن أفضل الممارسات لتعميم قضايا الجنسين في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ لكي تستعين بها أفرقة الأمم المتحدة القطرية.

وكانت الخطة المتوسطة الأجل المعمول بها على نطاق المنظومة للنهوض بالمرأة ٢٠٠٢-٢٠٠٥، بمثابة إطار عمل، كما توضح خطة العمل على نطاق المنظومة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، استجابات وكالات الأمم المتحدة في إطار بتنسيق من مجلس الرؤساء التنفيذيين.

القضايا	الأهداف لكل مجموعة من القضايا	الإجراءات	المعايير والأطر الزمنية	الجهة التي تتخذ الإجراء
(ب)	(ب)	(ب)	(ب)	(ب)
تحقيق التوازن بين الجنسين في التعيينات داخل جهاز الأمم المتحدة الإنمائي (الفقرة ٩٠)	تحقيق التوازن بين الجنسين (في المقر وعلى المستوى القطري) في المناصب المهمة مثل منصب المنسق المقيم ومراعاة التمثيل الجغرافي (ولا سيما لبلدان الجنوب) (الفقرة ٩٠)	فعالية التماس وتشجيع مرشحات مؤهلات للتعيين في وظيفة المنسق المقيم وتنمية قدراتهن مع مواصلة الجهود الحالية المبدولة في هذا المجال [باء-٢]	تضمن التقرير السنوي عن المنسقين المقيمين معلومات بشأن التوازن بين الجنسين في التعيينات (الفقرة ٩١)	منظمات الأمم المتحدة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، المنسقون المقيمون

[باء-٢] اتخذ الفريق المعني بقضايا المنسقين المقيمين التابعين لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية تدابير لزيادة التوازن بين الجنسين عند تعيين المنسقين المقيمين، ولكن الأهداف المحددة للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣ لم تتحقق، وكان ٣٤ في المائة من المرشحين لوظيفة المنسق المقيم من النساء. وفي عام ٢٠٠٥، ومن بين ٤٢ من الذين تم تعيينهم كان هناك ١٦ امرأة. ولا ترد في التقارير السنوية للمنسقين المقيمين إشارة إلى التوازن بين الجنسين في أفرقة الأمم المتحدة القطرية.

كاف - الانتقال من الإغاثة إلى التنمية

القضايا	الأهداف لكل مجموعة من القضايا	الإجراءات	المعايير والأطر الزمنية	الجهة التي تتخذ الإجراء
(أ)	(أ)	(أ)	(أ)	(أ)
دور منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ونظام فعال للمنسقين المقيمين/منسقي الشؤون الإنسانية في حالات الانتقال من الإغاثة إلى التنمية (الفقرتان ٩٣ و ٩٥)	تعزيز التنسيق المشترك بين الوكالات لكفالة هنج يتسم بالتكامل والتجانس والتنسيق على المستوى القطري بحيث يراعي الطابع المعقد للتحديات وما تتسم به من طابع خاص بالنسبة لكل بلد (الفقرة ٩٤)	<ul style="list-style-type: none"> تنفيذ أنشطة انتقالية في ظل ملكية وطنية من خلال تنمية قدرات وطنية على جميع المستويات لإدارة العملية الانتقالية (الفقرة ٩٦) والشروع في تخطيط الانتقال إلى التنمية واتخاذ تدابير من قبيل بناء المؤسسات والقدرات منذ بداية مرحلة الإغاثة (الفقرة ٩٩) [كاف-أ-١]. وضع طرائق للتعاون بين بلدان الجنوب تشمل طرائق التعاون الثلاثي للمساعدة على الانتقال من الإغاثة إلى التنمية من خلال حملة أمور منها استخدام تكنولوجيا المعلومات ونظم إدارة المعرفة وكذلك تبادل الخبرات الفنية (الفقرة ٩٧) [كاف-أ-٢]. مواصلة التعاون والحوار الفعال بين الإدارات والوكالات. بلوغ مستويات كافية من القدرة على دعم التنسيق لنظام المنسقين المقيمين من أجل الانتقال الفعال والميسور من مرحلة الإغاثة الإنسانية إلى التنمية [كاف-أ-٣]. 	يتعين وضع استراتيجيات بناء القدرات والمؤسسات بما في ذلك تنمية القدرات الوطنية على جميع المستويات لإدارة عملية الانتقال منذ بداية عمليات الإغاثة في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية [كاف-أ-١].	منظمات الأمم المتحدة منظمات الأمم المتحدة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية

[كاف-أ-١] أصدرت بعض أفرقة الأمم المتحدة القطرية في عدد من البلدان التي تجتاز مرحلة ما بعد انتهاء الصراع منها، نداءات من أجل عملية الانتقال، وساعدت في إعداد خطط انتقالية تقوم على تقدير الاحتياجات بجهود وطنية أساسا، وتربط الأولويات الاستراتيجية البشرية بأولويات التنمية.

وتقوم أفرقة الأمم المتحدة القطرية في بعض البلدان بدعم جهود التنسيق الحكومية مع قاعدة بيانات المساعدة الإنمائية لتجميع المعلومات من أجل التخطيط ومتابعة الدعم العام لعملية الانتقال. ويتم التنسيق حاليا لنظم جمع البيانات وإدارة المعلومات أثناء مرحلة الانتقال بين مكتب تنسيق الشؤون

الإنسانية ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، بحيث تربط مركز المعلومات البشرية وقاعدة بيانات المساعدة الإنمائية وموقع المعلومات الإنمائية DevInfo.

ومن أجل بناء القدرات المحلية أثناء مرحلة الإغاثة، تقوم وكالات (مثل منظمة الأغذية والزراعة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأغذية العالمي). بمشاركة السلطات والمنظمات الوطنية، وبناء مهارات الفئات المستضعفة واتباع سياسات لتنفيذ بناء القدرات بصورة منهجية. وفي أغلب الأحيان، لم تجر الاستفادة من القدرات المحلية الضخمة، سواء المتاحة الموجودة أو المحتمل إتاحتها في حالات الطوارئ التي وقعت عام ٢٠٠٥، ولذا يتعاون منسق الأمم المتحدة للإغاثة في حالات الطوارئ مع الحكومات والوكالات لتحسين هذا الوضع.

[كاف-أ-٢] ساعدت وسائل التعاون فيما بين بلدان الجنوب في آسيا والمحيط الهادئ في عمليات الإغاثة في أعقاب كارثة أمواج تسونامي. وقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوضع قائمة بأسماء خبراء في مجال اتقاء الصراعات والانتعاش بعدها، بينما وضع مكتب مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية قائمة بأسماء الخبراء الاستراتيجيين واستشاريي التنسيق في مجال تقدير الاحتياجات سواء أثناء مرحلة الانتقال أو في أعقاب الصراعات. وفي عام ٢٠٠٥، بدأ برنامج الأغذية العالمي في تنفيذ شبكة الاستجابة لحالات الطوارئ في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تيسيرا لتبادل المعارف في المنطقة ولتحسين نوعية الاستجابة في حالات الطوارئ.

[كاف-أ-٣] تم تعيين مديرين قطريين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ١٣ بلدا (على أن يلي ذلك اتخاذ نفس الإجراء في ١١ بلدا آخر). وأوفد مكتب مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية عددا من كبار الاستشاريين في مجال التنسيق والمخططين الاستشاريين إلى الميدان للنهوض بقدرات مكاتب المنسقين المقيمين في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال، مما أسفر عن تشكيل عدد من وحدات التنسيق المشتركة التي مولت على أساس تقاسم التمويل من أجل تنسيق المسائل المتعلقة بالشؤون الإنسانية والانتقالية والإنمائية. وقد أوصت اللجنة التنفيذية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، مع جهات أخرى، بتشكيل فريق مهام خاص تابع للمجموعة لتحسين صورة العاملين الاستراتيجيين لكي يعززوا دعمهم لأفرقة الأمم المتحدة القطرية في حالات الطوارئ والانتقال.

وسوف يضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومكتب مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية برنامجا مشتركا لتنسيق أنشطة التدريب، يزود أفرقة الأمم المتحدة القطرية والمنسقين الإقليميين ومنسقي الشؤون الإنسانية بدعم تنسيقي أثناء الانتقال من حالة الطوارئ إلى التنمية سواء على المستوى القطري أو مستوى المقر.

القضايا	الأهداف لكل مجموعة من القضايا	الإجراءات	المعايير والأطر الزمنية	الجهة التي تتخذ الإجراء
(ب)	(ب)	(ب)	(ب)	(ب)
إتاحة التمويل من أجل الانتقال من مرحلة الإغاثة إلى التنمية	يتعين على البلدان المانحة وغيرها من البلدان التي بوسعها أن تنظر في اعتماد نهج أكثر تنسيقاً ومرونة لتمويل الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية في حالات الانتقال من الإغاثة إلى التنمية على أن تفعل ذلك باستخدام وسائل متعددة لتعبئة الموارد. وينبغي ألا تأتي المساهمات المقدمة من أجل المساعدة الإنسانية على حساب المساعدة المقدمة لأغراض التنمية كما يتعين توفير الموارد الكافية للمساعدة الإنسانية (الفقرة ٩٨).	يمكن أن ينظر التقرير الصادر بشأن "خيارات وطرائق تمويل الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية لمنظومة الأمم المتحدة" (الفقرتان ٢١ و ٢٤) في اتباع نهج لزيادة ومواصلة تمويل الأنشطة التنفيذية في حالات الانتقال من الإغاثة إلى التنمية بما في ذلك نهج أكثر تنسيقاً ومرونة. التواصل مع المانحين كي يستعدوا للمشاركة المبكرة في مرحلة الانتقال بتمويل برامج الانتعاش والتنمية. [كاف -ب- ١]	جهود مستمرة [كاف -ب- ١]	الأمانة العامة للأمم المتحدة بالتشاور مع الآليات المشتركة بين الوكالات لمنظومة الأمم المتحدة (مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ومجلس الرؤساء التنفيذيين) حسب الاقتضاء. مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.
			جهود مستمرة	

[كاف -ب- ١] من المتوقع أن تكفل اللجنة الجديدة لبناء السلام أن تمويلاً يمكن التنبؤ به للانتعاش، بما في ذلك ما يتم عن طريق صندوق دائم متعدد السنوات لبناء السلام. ومن شأن بعض الاستراتيجيات، ومنها مثلاً استراتيجية الشراء المحلي التي تطبقها منظمة الأغذية والزراعة، من أن تيسر استدامة عملية الانتعاش.

لام - المتطلبات الإضافية لتقديم التقارير

القضايا	الأهداف لكل مجموعة من القضايا	الإجراءات	الجهة التي تتخذ الإجراء
<ul style="list-style-type: none"> ▪ في الفقرة ١٠٠ من قرار الجمعية العامة ٢٥٠/٥٩ أكدت الجمعية من جديد ضرورة أن تتخذ مجالس إدارة الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة الإجراءات المناسبة لتنفيذ هذا القرار تنفيذا تاما تمشيا مع الفقرتين ٩١ و ٩٢ من القرار ٢٠١/٥٦. 	<p>يتم إعداد التقارير المتعلقة بالاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وإلى الجمعية العامة بالتشاور مع جميع المنظمات المعنية التابعة للأمم المتحدة وبالتعاون الوثيق مع المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة.</p>	٢٠٠٥-٢٠٠٧ [لام-١]	<p>نظرا للاهتمام الخاص الذي يُوليه هذا القرار لدور المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة ومجلس الرؤساء التنفيذيين، تحتاج مشاركتها في تحديد طرائق على نطاق المنظومة وتقييمها لاستعراض السياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات إلى اهتمام خاص.</p>

[لام-١] يستكمل التقرير المرحلي الحالي عملية الإدارة (E/2005/58) لتنفيذ القرار ٢٥٠/٥٩، ويعرض الإجراءات التي اتخذتها منظمات الأمم المتحدة

القضايا	الأهداف لكل مجموعة من القضايا	الإجراءات	الجهة التي تتخذ الإجراء
<ul style="list-style-type: none"> ▪ أن يقدم الرؤساء التنفيذيون للصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة تقارير مرحلية سنوية إلى مجالس إدارتهم بشأن التدابير المتخذة والمزمع اتخاذها لتنفيذ قرارات الجمعية العامة فضلا عن تقديم التوصيات المناسبة (الفقرة ٩١ من قرار الجمعية العامة ٢٠١/٥٦). 	تقارير مرحلية سنوية	تقرير سنوي ٢٠٠٥-٢٠٠٧ [لام-٢]	منظمات الأمم المتحدة

[لام-٢] تعكس تقارير الوكالات المرفوعة إلى مجالس إدارة كل منها، التقدم المحرز بشأن أهم قرارات الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات.

القضايا	الأهداف لكل مجموعة من القضايا	الإجراءات	الجهة التي تتخذ الإجراء
<ul style="list-style-type: none"> • أن تكفل المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة قيام رؤساء تلك الصناديق والبرامج بتضمين تقاريرهم السنوية المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (انظر قراره ٣٣/١٩٩٤) تحليلاً شاملاً لما ووجه من مشاكل وما استفيد من دروس من تنفيذ البرنامج الإصلاحي للأمين العام واستعراض السياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات ومتابعة الإعلان الصادر بشأن الألفية والمؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة بما يسمح للمجلس بأداء دوره التنسيقي (الفقرة ٩٢ من قرار الجمعية العامة ٢٠١/٥٦) 	تقارير	تقرير سنوي ٢٠٠٥-٢٠٠٧	منظمات الأمم المتحدة

قدم صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أول تقرير مشترك لهما إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن الأنشطة التي قاما بها والتقدم المحرز في تنفيذ القرار ٢٥٠/٥٩.

سيقدم برنامج الأغذية العالمي - ضمن تقرير واحد يرفعه إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس منظمة الأغذية والزراعة - تقريره السنوي، وتقريره عن قرار الجمعية العامة/المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ثم تقريره المرحلي عن استعراض السياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات.

القضايا	الأهداف لكل مجموعة من القضايا	الإجراءات	الجهة التي تتخذ الإجراء
<ul style="list-style-type: none"> ▪ في الفقرتين ٣٧ و ١٠١ طلب من الأمين العام أن يقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٥ بعد التشاور مع الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة تقريراً عن عملية للإدارة السليمة يتضمن مبادئ توجيهية وأهدافاً وأساساً مرجعية وأطراً زمنية واضحة للتنفيذ الكامل للقرار ٢٥٠/٥٩. 	تقرير الأمين العام المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي	٢٠٠٥	الأمم المتحدة/إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة.

قدم الأمين العام في عام ٢٠٠٥ إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عملية الإدارة اللازمة لتنفيذ القرار ٢٥٠/٥٩. وبناء على طلب المجلس، فإن التقرير الحالي يحتوي على استكمال مصفوفة عملية الإدارة مع تحليل النتائج والنواتج التي تحققت.

القضايا	الأهداف لكل مجموعة من القضايا	الإجراءات	الجهة التي تتخذ الإجراء
<ul style="list-style-type: none"> ▪ تدعو الجمعية العامة في الفقرة ١٠٢، المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى أن يبحث في الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٦ تنفيذ هذا القرار الذي يتضمن تقديم تقرير مرحلي من جانب الأمين العام في تلك السنة. 	<p>تقرير الأمين العام المرحلي المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن تنفيذ القرار ٢٥٠/٥٩</p>	٢٠٠٦	الأمم المتحدة/إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة
<ul style="list-style-type: none"> ▪ في الفقرة ١٠٣ طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها في عام ٢٠٠٧، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تحليلاً شاملاً لتنفيذ القرار في سياق استعراض السياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات بما في ذلك، كما كانت الحال في السابق، تقديم التوصيات المناسبة. 	<p>تقرير الأمين العام المقدم إلى الجمعية العامة عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن استعراض السياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات</p>	٢٠٠٧	منظومة الأمم المتحدة

الحواشي

- (١) قرار الجمعية العامة ٢١١/٤٤، الديباجة والفقرات ١٨ و ١٩ و ٢١.
- (٢) E/2005/58، الجزء ثالثاً، "نهج القرار ٢٥٠/٥٩: لمحة عامة".
- (٣) المرجع السابق، الفقرات ١٧-١٩.
- (٤) نتائج مؤتمر القمة العالمي، قرار الجمعية العامة ١/٦٠، الفقرتان ١٦٨ و ١٦٩.
- (٥) A/60/430، الفقرتان ٤٠ و ٤١.
- (٦) انظر الحاشية ٤.
- (٧) نتائج مؤتمر القمة العالمي، قرار الجمعية العامة ١/٦٠، الفقرات ٤٢-٤٦.
- (٨) موقع المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة على الشبكة العالمية، أعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية، www.unctdatabase.undg.org.
- (٩) قرار الجمعية العامة ٢٥٠/٥٩، الفقرة ٢٤، مقرر الجمعية العامة ٥٤٧/٦٠.